ردمد : 2961-4074
ISSN: 2961-4074
رقم الإيداع : 1446/3664

سلسلة تقارير أسبار

رقم (27)
يناير 2016م

تنفيذ الأحكام الشرعية في (٤٧) إرهابيًّا، وتداعياتها الدولية

إعداد/ لجنة التقارير

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

مركز أسبار
ASBAR CENTER
32 عامًا Years
منذ 1994 Since

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى

د. خالد بن دهيش

- الأمين العام
- **د. أماني البريكان**
- التحرير

د. إبراهيم إسماعيل عبده

- التصميم والإخراج:

أ. صفوان يحيى مسعد





تمهيد

يعرض هذا التقرير قضيةً مهمةً تمَّ طرحُها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر يناير 2016م، وناقشها نُخبةٌ متميزةٌ من مُفكِّري المملكة في مختلف المجالات، والذين أثروا الحوار بآرائهم البنَّاءة ومقترحاتهم الهادفة؛ حيث تناولت: "تنفيذ الأحكام الشرعية في (47) إرهابيًّا، وتداعياتها الدولية "



المحتويات

الموضوع	الصفحة
الورقة الرئيسة	3
التعقيبات	6
المداخلات حول القضية	13
تنفيذ الأحكام الشرعية وموقف المملكة الحازم.	13
الاعتبارات ذات الصلة بتنفيذ الأحكام الشرعية.	20
ردات الفعل الإيرانية.	21
قطع المملكة العلاقات الدبلوماسية مع إيران.	25
مواجهة ردات الفعل المغرضة.	38
الحاجة إلى حملة إعلام بأقلام جادة	42
المشاركون في نقاشات التقرير	47

الورقة الرئيسة:د. عبدالرحمن الهدلق

بحكم معرفتي بتفاصيل الموضوع، أطرح للجميع بعض اللفتات والوقفات بمناسبة الحدث، وموضوع إقامة الحدود على الجناة:

- ينبغي أن يحمد الإنسان ربه على العفو والعافية، وأن يستشعر نعمة الله عليه في أن سلمه وذريته من الفتن والدماء، وأن يتجنّب الشماتة والاستهزاء، فالموقف رهيب، والأمر عظيم. وأن يستشعر الرحمة بالمسلمين، ومن صور الرحمة إقامة الحدود الشرعية على مستحقيها من الجناة.
- إقامة الحدود لها ثمرات عظيمة على الفرد والمجتمع في الدنيا والآخرة؛ فهي من أعظم أسباب تحقيق الحياة المطمئنة، كما قال تعالى: (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون)؛ ولذا قالت العرب: (القتل أنفى للقتل)، وهي من أعظم حصول البركات للمجتمعات والأفراد، كما قال تعالى: (ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم). وفي الحديث الذي أخرجه النسائي وابن ماجة عن النبي - صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (إقامة حد في الأرض خير من أن يمطروا أربعين صباحًا).
- للعقوبات الشرعية في الإسلام مقاصد عظيمة وحكم بالغة على الفرد والمجتمع، من أبرزها: التطهير، والقصاص، والتعويض، والزجر؛ حفاظا على أمننا، واستقرارنا، وهويتنا الإسلامية .
- مررنا في المملكة بمرحلة خطيرة؛ بسبب تنظيم القاعدة الإرهابي الذي استحلّ الدماء، والفتك بالأنفس المعصومة، وسرقة الأموال المحرمة، وتفجير الممتلكات العامة والخاصة؛ حيث قام التنظيم بقتل العشرات من المسلمين والمعاهدين من الرجال والنساء والأطفال، ولا يخفى على عاقل مدرك ارتباط هذا التنظيم باستخبارات معادية للإسلام والمسلمين وللمملكة، يغيظهم ما تعيشه بلادنا من أمن، واستقرار، ورخاء، ووحدة متينة، وقبل ذلك تأسيسها على توحيد رب العالمين، وسلامة عقيدتها من البدع، والخرافات، والشركيات، وتحكيمها للشريعة. ولا يمكن أن يحافظ وطننا على مكتسباتنا الدينية والوطنية إلا بالحزم في إقامة الحدود الشرعية على كل جانٍ استحق العقوبة، دون مهادنة، ولا مواربة، ولا تردد، وصدق الله: (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله)، (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون).

- دولتنا لم تتخذ موقفًا مسبقًا من المتورطين في قضايا الإرهاب، ولم تؤاخذ أحد منهم بجريرة غيره؛ وإنما حاسبت كل فرد بجريرته الخاصة، وأتاحت له جميع سبل المدافعة عن نفسه؛ بل من لم يستطع أن يقيم محاميًا، أقامت هي من يحامي عنه، ولم تستعجل في موضوعهم؛ ليتسنى استيفاء جميع دراجات التقاضي في حقهم من الابتدائية، إلى الاستئناف، ثم العليا، فتمر أحكامهم على ما يزيد على ثلاثة عشر قاضيًا (13)، لهم الاستقلال التام في تدقيق الأحكام عليهم، ولم تصدر أحكام القتل إلا على من توغّل في القتل، أو حرّضوا على القتل واستباحة الدماء المعصومة.
- أما غالبية المتورطين فصدرت عليهم أحكام تعزيرية دون القتل بالسجن مدد متفاوتة؛ لكونهم لم يتورطوا في الدماء مباشرة، مع أن هناك اتجاهًا من العلماء يرى قتل عموم من تلبّس في فكر الخوارج وأصرّ عليه؛ لعموم نصوص الأمر بقتلهم دون استثناء.
- لا فرق بين مذهب ومذهب، ولا قبيلة وقبيلة، ولا منطقة ومنطقة، ولا بين سني وشيعي في ميزان العدالة والقضاء؛ وإنما الاعتبار بالجرم الذي ارتكبه، والجناية التي فعلها، كائنًا من كان، كما جاء في الحديث: (والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)؛ فهؤلاء الجناة الذين تقام عليهم الحدود الشرعية، ليس لكونهم سنة أو لكونهم شيعة؛ وإنما لكونهم قتلوا النفس التي حرّم الله بغير حق، وانتهكوا الأموال المحرمة، وأفسدوا في الأرض، وخرجوا على الجماعة، وقد قال تعالى: (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعًا).
- ينبغي أن يأخذ المجتمع عمومًا، والشباب خصوصًا العبرة والعظة من ذلك، كما قال تعالى: (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون). فالتفكر والتعقل من أولي الألباب في تأمل عاقبة الخروج على الجماعة، ونزع البيعة الشرعية، والتنكب للحق، والاستخفاف بنصح العلماء وتوجيهاتهم، واستحلال الدماء المعصومة، وانتهاك الأموال المحرمة، وترويع الآمنين والفتك بهم، وتشويه صورة الإسلام والمسلمين، التأمل في عاقبة ذلك من إقامة الحدّ على من فعله في الدنيا سوى وعيد الله له في الآخرة، إن لم يتب؛ سيجعل الشاب يتوقف عند حدود الله – تعالى- ويُعظّم ما عظمته الشريعة من المحافظة على الضرورات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال. (ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنم خالدًا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعدّ له عذابًا عظيمًا). وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: (من قتل معاهدًا؛ لم يرح رائحة الجنة).

- المسؤولية كبيرة على الأسر، والموجهين، والمربين، والنخب المثقفة في تحصين الشباب من الأفكار الضالة، وبيان خطرها وآثارها السيئة في الإسلام والمسلمين، وفي الفرد والمجتمع، ولن تنفع المجاملات وإنما لابد من وضع النقاط على الحروف، وتسمية الأمور بمسمياتها فيما يتعلق بالدماء، والخروج إلى مناطق الصراع والفتن، والإعراض عن العلماء، والاستهانة بالولاية الشرعية، وسواها من الأمور التي يجب أن يستوعبها الشباب بالتفصيل؛ حتى لا يكونوا ضحايا للتنظيمات الضالة، كتنظيم داعش، والقاعدة، والنصرة ومن سار على منهاجها.
- ونحن نرى أن من أخذ الأمور بمحمل الجدّ، وكان صريحًا مع أبنائه، وإخوانه، وأبناء مجتمعه في وضع النقاط على الحروف في بيان خطر تلك التنظيمات الضالة والمتعاطفين معها؛ كان سببًا بعد الله - تعالى- في حماية أولاده وأبناء مجتمعه من التورط فيما لا تُحمد عقباه. ومن لم يكن جادًا في ذلك، ولم يكن صريحًا في ذلك؛ كان من أسباب تورّط بعض الشباب في تلك النتائج المأساوية، وسيكون من ورّطهم، وأسرهم، ومجتمعهم، ودولتهم خصمًا له أمام الله يوم القيامة.
- بذلت الحكومة السعودية وما زالت تبذل الجهود الكبيرة التوعوية والإعلامية منذ بداية الأحداث في توعية الشباب بالمخاطر التي تُحاك لهم، كما قال ولي العهد للشباب الذين اتصلوا به من اليمن، في محاولة الاغتيال الفاشلة التي حفظه الله فيها من الخيانة والغدر، ولم يصلح كيد الخائنين، قال حفظه الله: (انتبهوا لأهل الشر الذين يحاولون أن يغرروا بكم).
- وقد بذل العلماء الصادقون، والدعاة، والكُتّاب المخلصون جهودًا كبيرة في ذلك، وقامت الحجة على الجميع، ولم يعد لأحد عذر مهما كان.
- إقامة الحدود على الجناة مطلب شعبي، وتأخّر تنفيذه؛ لاستيفاء متطلبات الترافع، والمدافعة، واستكمال درجات التقاضي لا يعني بحال سقوط حقّ من سُفكت دماؤهم بغير حق من المواطنين، ورجال الأمن، والمقيمين.
- والواجب أن يكون المواطن واعيًا قويًّا في الدفاع عن وطنه ومجتمعه المسلم، وأن يكون رجل الأمن الأول، وألا يسمح للحاقدين على بلادنا في الداخل والخارج بالتشكيك في ولاة أمرنا، أو في علمائنا، أو في قضائنا، وأن يبيّن للقريب والبعيد أن أمن بلاد الحرمين، واستقرارها، ووحدتها، وهويتها الإسلامية خط أحمر يرخص عنده كل ما يملكه المسلم من دم ومال.
- وفي الختام، نسأل الله أن يصلح شبابنا، وأن يزيدهم علمًا، وبصيرة، واعتبارًا، وعظة، وأن يجعلهم لبنات بناء لمجتمعهم ووطنهم، وألا يجعلهم معاول هدم بيد أعدائهم وأعداء بلادهم. ونسأله أن يحفظ شبابنا من الأفكار الضالة، وأن يحمي وطننا من الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يديم علينا جميعًا نعمة الأمن والاستقرار.

التعقيب الأول: أ. د. عبدالرحمن العناد:

في تقديري أن إصدار الأحكام بحقّ الموقوفين في مختلف القضايا الأمنية؛ هو المطلب الحقوقي الأول الذي طالبت به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والجمعيات، والمنظمات الحقوقية الدولية؛ وذلك بسبب طول فترات التوقيف للمتهمين دون محاكمة، أو البدء بالمحاكمات وتأخّر الجلسات وتباعدها؛ ومن ثمّ يتأخر صدور الأحكام. ويلي ذلك مطلب توفير ضمانات حماية الحقوق المدنية للموقوفين، التي تشمل سلامة إجراءات التحقيق والمحاكمة، وتوفير فرص كافية وعادلة للدفاع، كالاستعانة بمحامٍ. وإذا ما توفّر ذلك، وهو الأمر الذي يبدو أنه تحقّق بالأحكام المنفذة مؤخرًا؛ فإن من المهم أيضًا سرعة تنفيذ الأحكام بعد المصادقة عليها. والمعروف أن أحكام القتل - تحديدًا- تتطلّب مصادقة أعلى سلطة في المملكة، وتتأخر هذه المصادقة أحيانًا؛ للتأكد من سلامة إجراءات المحاكمة، واستنفاذ فرص الاستئناف، وعدالة الحكم.

ومن المهم ألا يمتد الحديث عند مناقشة هذه القضايا من قِبل الإعلاميين السعوديين ونشطاء حقوق الإنسان إلى سلامة الأحكام القضائية أو مناسبتها، فذلك يدخلنا في المحظور الذي تريده بعض الجهات الخارجية المغرضة، وهو التشكيك في القضاء الشرعي بالمملكة؛ حيث يغفل هؤلاء المنتقدون الإجراءات الصارمة والمراحل المتعددة لأحكام الإعدام بالمملكة، ويُصوّرون القضاء بالمملكة متساهلًا بإصدار تلك الأحكام. وكلي ثقة أن الأحكام التي نُفّذت مستحقة بحق من روعوا الآمنين، واستهانوا بأرواح الناس، وهي أحكام لم تُتخذ بسهولة، وقد مرّت بمراحل متعددة، واستغرقت وقتًا كافيًا؛ للتأكد من سلامتها وعدالتها.

ونأمل من الجهات الأمنية والقضائية بالمملكة الإسراع في البدء، أو إنهاء محاكمات بقية الموقوفين في القضايا الأمنية، وهم بالمئات، والحرص على سلامة المحاكمات وعدالتها وفقًا للنظم المعمول بها، وبخاصة نظاما الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية، ففي هذين النظامين أفضل الضمانات للحقوق المدنية للمتهمين، والموقوفين، والسجناء، والمحكوم عليهم. وهذا بطبيعة الحال يضمن إطلاق سراح الأبرياء منهم بالحال، وإيقاع العقوبات المناسبة بتدرجاتها المختلفة على كل من يثبت تورّطه بالإرهاب، وترويع الأمنين، وترويج الفكر التكفيري الضال.

وأخيرًا، فإن تنفيذ الأحكام الشرعية يُسجّل تاريخًا مهمًّا للمملكة في حربها على الإرهاب، وأظنه تأخر كثيرًا؛ ولكن أن يأتي متأخرًا خير من ألا يأتي أبدًا... حفظ الله بلادنا من كيد الكائدين ومن كل مكروه.

التعقيب الثاني: م. حسام بحيري:

بداية، أودّ التوضيح أن الإعلام الغربي منذ فترة وهو يستهدف المملكة العربية السعودية بالذات، كما يستغل تطبيق أحكام الإعدام عادة بتغطية رئيسة عند تنفيذ أي حكم، ومحاولة تصوير المعدومين كضحايا، متجاهلين عمدًا الضحايا الحقيقين لهذه الجرائم؛ وذلك بسبب استهدافهم الفعلي لكل ما هو سعودي، وهم غير متناسين أن الصين بمفردها أعدمت أكثر من (2400) شخص في عام 2014م، في محاكم ثورية سريعة. وهناك (55) جريمة بالصين إذا أُرتكبت استحقّ عليها حكم إعدام، بعضها لا تتعدى جرائم مثل التزوير، أو الرشوة، أو السرقة؛ لكن الصين ليست دولة مسلمة ليتم استهدافها. وإيران الإسلامية أعدمت أكثر من (700) شخص في عام 2015م، وبمعدل أكثر من 3 إعدامات باليوم في محاكمات صورية تنتفي فيها أبسط قواعد القانون، أو العدالة، أو حتى الشرع، والكثير من الإعدامات الإيرانية لها طابع سياسي، وتحمل الصبغة العنصرية. والكثير من ضحايا الإعدامات الإيرانية كانوا من الأقلية العربية السنية الإيرانية؛ ولكن من وجهة نظر الصحافة الغربية فإيران دولة إسلامية يسهل التعامل معها، ومستعدة أن تُطوّع لخدمة الغرب؛ لاحتواء العرب السنة. وبالمقارنة فأحكام القضاء السعودي تستكمل جميع النواحي القانونية والشرعية من تحقيق، ودفاع، وتقديم أدلة واعتراف، واستئناف؛ حتى يتم التنفيذ، وحسب ما هو متبع في جميع المحاكم القانونية في العالم. والسؤال المهم: ماذا لو كان هؤلاء المتهمون الذين أُعدموا متهمين في محكمة دولة غربية مشهود لها بنزاهتها القضائية، ولنأخذ الولايات المتحدة مثالًا؛ لأنها إحدى الدولة الغربية التي مازالت تُطبّق قوانين الإعدام، كقانون العقوبات الفيدرالية، أو في الـ (31) ولاية أمريكية التي تُطبّق أحكام الإعدام؟ وطبقًا للقانون الأمريكي تصدر أحكام الإعدام ضد الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم، مثل الخيانة، والإرهاب، والقتل, وكبار مهربي المخدرات، أو قتل شاهد، أو محلف، أو موظف محكمة. ولا ينتظر القانون الأمريكي الاعتراف من المتهم، كل ما يحتاجه سبب مبرر للقيام بالعمل الإجرامي أو الإرهابي، ودليل جنائي، وشاهد واحد أو أكثر، وهذا ما حدث في إدانة المتهم الرئيس في تفجير أوكلاهوما الإرهابي في عام (95) ميلادية، التي أُعدم فيها تموثي ماكفاي المنفذ للعملية. وطبقًا للإجراءات القانونية المتبعة في أنظمة القضاء الأمريكي، أستطيع أن أُجزم أن 10% من الأدلة التي بحوزة المحققين السعوديين كافية لإصدار أحكام بالإعدام بحق الـ (47) شخصًا، بما فيهم نمر النمر في أي محكمة أمريكية؛ ولذلك ليس هناك أي التباس أو شكوك في قانونية إعدامهم حسب أنظمتهم المتبعة في بلدانهم. والإعلام الغربي رأى في الإعدامات مدخلًا للهجوم على السعودية كعادته، ويدّعي أن النمر معارض سياسي وليس إرهابيًّا مثل البقية، متجاهلين حقيقية أنه تحالف مع إيران ضد السعودية، وهذه تعدّ خيانة بجميع المقاييس القانونية، وفتح النار على رجال الأمن، وحاول دهسهم بسيارته، ولو فعل ذلك بأي دولة غربية، أمريكا، أو ألمانيا، أو فرنسا؛ لرُمي بألف رصاصة في موضعه، وبدون أي محاكمة، وهذا ما يحدث دائمًا وبشكل شبه يومي في الولايات المتحدة في حق أي شخص يُشتبه أنه يُشكّل تهديدًا على رجال الأمن.

والضجة الإعلامية الغربية لن تطول؛ لمعرفتهم أن الكثير من الذين أُعدموا فعليًّا قاموا بعمليات إرهابية، واستهدفوا أصلًا بني جلدتهم الأجانب والشركات الغربية العاملة بالبلاد، ولا يستطيعون أن يقفوا بصفهم أو يدافعوا عن إعدامهم مطلقًا، خصوصًا أن السواد الأعظم ينتمون إلى القاعدة. ونمر النمر هو الشخص الوحيد من بين الذين أُعدموا يُصوّر على أنه معارض سياسي وليس إرهابيًّا، وهو مدخلهم لاستغلال الحدث؛ لمهاجمة المملكة وسياستها، ولو فعل ما فعل في بلادهم؛ كان سيلقى المصير نفسه. وللتذكير، فعمر عبدالرحمن الشيخ المصري الضرير زُجّ بالسجن مدى الحياة؛ لمجرد أنه عُدّ منظرًا لخلية إرهابية قامت بأول هجوم على مبنى التجارة العالمي في عام 93م). إن قوانينهم لمحاربة الإرهاب شرسة جدًّا، ولا تُفرّق بين فاعل ومُنظّر، فالاثنين سيلقيان العقاب نفسه، والمصير نفسه. ستصمت أبواقهم قريبًا؛ لمعرفتهم أن موقفهم منافق ومفلس، ووقودهم هو كراهية المملكة ومواقفها. وموقف المملكة اليوم موقف قوي جبار برهنت للعالم أن حربها ضد الإرهاب حرب أفعال، وليس أقوال. هي الدولة التي قدّمت أكبر عدد من الضحايا الأبرياء، خصوصًا من رجال الأمن، الذين اُستشهد منهم العشرات. هي الدولة التي وقعت ضحية لعدد كبير من الأعمال الإرهابية، وهي الدولة التي دفعت ثمنًا باهظًا في محاربته. وهي الدولة التي رصدت أكبر الميزانيات وأضخمها، ووظّفت الآلاف من رجالها لمحاربته، واليوم أضافت إنجازًا جديدًا يتمثّل في دحر رؤوس الفتنة، وإعدام أكبر عدد من الإرهابيين، الذين عاثوا بالأرض فسادًا. ولا شك لديَّ أنه بإعدام هذه الزمرة اكتسبنا احترام الأعداء قبل الأصدقاء؛ لأنه بكل بساطة مَن مِن الدول يجرؤ على إعدام هذا الكم من الإرهابيين دفعة واحدة، غير مكترثة بوجهات نظر، أو رأي عام عالمي، أو تهديدات الملالي، أو منظري داعش والقاعدة، الذين تعلموا اليوم أن يأخذوا مواقفهم بجدية؛ لأنها لن تتهاون في معاقبتهم.



التعقيب الثالث: د. منصور المطيري:

بدا واضحًا أن الدولة أعدّت سيناريو محكمًا لتنفيذ هذا الحكم على أفضل وجه، حيث:



هناك ما يستحق التعليق والنقد، ومن ذلك:

بدا المتحدثان الرسميان في حالة ممتازة، ما عدا أمرًا واحدًا ظهر معيبًا، وهو غياب تفصيل الحالات عنهما. لم يكن المطلوب منهما ذكر تفاصيل كل حالة؛ ولكن كان يجب تواجد التفاصيل لديهما. واتضح هذا العيب عند السؤال عن الجنسية المصرية التي نُفّذ فيها القتل، حيث كان الاعتذار لعدم وجود التفاصيل، وهذا معيب، خصوصًا أن المعلومة متاحة أصلًا في بعض دراسات الحالة التي أُجريت على هذا الشخص وغيره.

وفيما يتعلق بالممارسة الإعلامية التي ينقصها كثير من الحرفية، فيمكنني أن أقول:

لا تعجبني أبدًا اللغة الاعتذارية التي يتسم بها الخطاب الإعلامي لدينا؛ حيث تحضر إيران والغرب في التساؤلات والتعليقات، وتفصح أسئلة وتعليقات كثير من الإعلاميين عن الاهتمام المبالغ فيه بردة الفعل عند هذه الأطراف؛ فيظهر التبرير بشكل واضح، وكأنما نعتذر للآخرين عما نفعل، وهذا ناتج عن فقدان الثقة في مبادئنا ومؤسساتنا. وسبب هذا في نظري قضية هيكلية تتعلق أولًا بتكوين الشخصية الإعلامية، فأغلب الصحفيين هواة ومحدودي الثقافة، إضافة إلى أن المناخ الثقافي العام الذي ساد عندنا لا يُشجّع على التمحيص، والنقد الموضوعي، ومحاكمة الأفكار بشكل سليم .. ولذلك نظهر إعلاميًّا بهذا الشكل المهلهل.

في تويتر ظهر عند بعض ممن لهم أتباع كثيرون أن التأثر بأطروحات المنظمات الحقوقية وصل إلى حد رفض العقوبات الصريحة في الشريعة، كالقصاص والحدود ... ومن هنا ينبغي أن ندرك أن جزءًا من الضغط الذي يمارسه العالم علينا يتم من خلال بعض السعوديين.

• ومن ناحية أخرى، فإني أقف بكل قوة مع تنفيذ هذا القرار، منطلقًا من مبدأ شرعي واضح بيّنه الفقهاء في مثل حالات التأويل والبغي هذه. وهي أنه متى أُقيمت الحجة على الباغي المتأول، ورفض هذه الحجة؛ فإنه يتحوّل إلى قاطع طريق يُطبّق عليه حدّ الحرابة متى ما قُبض عليه.. وأذكر أن العلماء لم يُقصّروا في سر وجهر، ناصحوهم وليّنوا لهم، وذكّروهم؛ ولكن لا حياة لمن تنادي .. كما أصدر الملك عبدالله -رحمة الله عليه- نداءً عامًا لهم في عام 1424هـ يُؤمنهم إن هم سلّموا أنفسهم؛ ولكنهم أصرّوا على البغي.

أثبتت دراسات الحالة التي أُجريت عليهم تنوّعهم في كل شيء في مناطقهم وقبائلهم . وفي ذكائهم وغبائهم، وفي وجود الثقة وعدمها. في فقرهم وغناهم. في علمهم وجهلهم. بقي الطويلعي الذي كان من الأوائل في كلية الشريعة، يصدر بمفرده مجلة صوت الجهاد؛ حتى قُبض عليه وبيده السلاح يقاوم به. ومثله فارس بن شويل والحميدي؛ كلهم حازوا ذكاءً وعلمًا، وما يُغني الذكاء والعلم إذا تلبّس الإنسان بهواه يسارًا أو يمينًا، وما يُغني كل ذلك إذا نسي الإنسان الأصول، فأنت تتعجّب كيف يستحلّ هؤلاء الدماء التي هي من أعظم المُحرّمات إلا بحقها.

لا شك أننا غفلنا فترة من الفترات فكانت هذه هي النتيجة.. وآمل ألا نغفل مرة أخرى (وأن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه..).



التعقيب الرابع: د. إبراهيم البعيز:

لعلي أبدأ بالتأكيد على ما ذكره د. الهدلق (فالموقف رهيب، والأمر عظيم)؛ لذا ليس من المستغرب أن تسارع وتتسابق وسائل الإعلام العالمية على نشر مثل هذا الخبر.

تناول الإعلام العالمي لمثل هذا الخبر سيأخذ محورين:

المحور الأول: المحور الإخباري:

وقد تجاوز عدد عناوين الأخبار على محركات البحث لأكثر من (350) خبرًا في مختلف وسائل الإعلام العالمية، بعضها اعتمدت على وكالات الأنباء، وأخرى اعتمدت على مراسليها. والسمة الغالبة عليها ورود كلمة إرهاب في مقدمة الخبر، مثل:

Saudi Arabia executed 47 people convicted of terrorism-related offenses on Saturday, including suspected members of Al Qaeda and a prominent cleric and government critic from the country's Shiite minority.

Saudi Arabia executed 47 people on Saturday who had been convicted of various terror acts spread out over the course of a decade

جزء كبير من المضمون الإخباري هنا مأخوذ من بيان وزارة الداخلية، الذي نشرته وكالة الأنباء السعودية، لكن -وليس من المستغرب -أن تبدأ بعض الأخبار بالإشارة إلى نمر النمر، وهذا يأتي امتدادًا لما كانت تتناوله وسائل الإعلام عن اعتقاله، وخبر صدور الحكم عليه، الذي كان يتصدّر الأخبار طيلة السنوات الماضية، ويأخذ هذا أهميته من سياق الخلاف السياسي بين المملكة وإيران، والذي تحرص بعض القوى من الجانبين على جعله خلافًا طائفيًّا.

المحور الثاني: التحليلات والتعليقات السياسية:

من خلال اللقاءات والحوارات التي بدأت في القنوات الإخبارية العالمية، وسيتبع ذلك أيضًا جملة من المقالات والتقارير الصحفية المتوقع أن تبدأ في الظهور قريبًا.

سُررت جدًّا من نقل قنوات فضائية إخبارية عالمية (بي بي سي، والجزيرة مثالًا) للمؤتمر الصحفي الذي شارك فيه المتحدث الرسمي لوزارة العدل، والمتحدث الرسمي لوزارة الداخلية؛ لكن اللافت للنظر (وقد أكون مخطئًا) غياب وسائل الإعلام العالمية عن المؤتمر الصحفي.

علاقتنا بالإعلام الخارجي المؤثر (الأوروبي والأمريكي): تحديات واستراتيجيات

سوء الإدارة: ما "نريد" مقابل ما "يريدون".
لم نعرف كيف ندير العلاقة. نتواصل من نافذة مطالبنا، ونتجاهل ما يريدون منا، متجنبين التواصل خوفًا من السلبيات.

التفاعل المتأخر: الأوقات الحرجة فقط.
لا نلتفت لوسائل الإعلام الدولية إلا في الأوقات الحرجة وساعات الأحداث الساخنة، وندفع ثمن خسارة إيجابيات مؤكدة.

الحاجة لاستراتيجية تواصل ثقافي.
نحتاج آليات حديثة لبناء علاقة متينة ومستمرة مع الإعلام العالمي، تحقق أهداف الطرفين وتسهل تقديم وجهة نظرنا.

تجنب التبرّم والمظلومية.
الاستراتيجية تجنبنا التبرّم وادعاء المظلومية عندما نرى الإعلام لم ينصفنا، وتمكننا من التواصل الفعال عند سخونة الأحداث.



المداخلات حول القضية

تنفيذ الأحكام الشرعية وموقف المملكة الحازم:

قال د. مساعد المحيا في هذا الصدد: إن يوم تنفيذ الأحكام الشرعية من أيام الله التي لن تُنسى في تاريخ المملكة العربية السعودية. فقد واجهت المملكة الأعمال الإرهابية قبل أن يتبلور تنظيم القاعدة؛ إذ إن تفجيرات العُليا كانت في أواخر عام 1995، في حين أن التنظيم تأسس عام 1998، وبدأ حربه في المملكة وغيرها.

فقط أولئك الأربعة هم الذين قُتلوا بوصفهم فيما يبدوا مجموعة لم ترتبط بخلايا إرهابية هنا أوهناك.

ومنذ ذلك التاريخ والمملكة لم تهدأ فيها وتيرة العنف والإرهاب؛ حيث شمل كل مدنها، وقراها، وشوارعها؛ بل لم تسلم منه شوارع مكة المكرمة والمدينة المنورة وبيوتهما.

حتى أصبح خبر مطاردة خلية، أو القبض على أفرادها من الأخبار التي اعتادت عليها أسماع الجمهور، ولم يعد يسترعيهم بعض تفاصيلها .. نظرًا لتعددها وانتشار مواقعها.

ومع كل ذلك كانت التساؤلات تُطرح: إذا كان بعض من هؤلاء قد ثبت أنه مارس جريمة القتل، وأن أحكامًا اكتسبت صفة القطعية بحقهم، فلماذا لا يتم تنفيذ الأحكام عليهم؟

وهذا التأخر يصنع الموت والقتل، فالقاعدة أن القصاص يصنع الحياة "ولكم في القصاص حياة".

قد يرى بعضهم أن ثمة جوانب إيجابية قد تترتب على تأخير ذلك، وبخاصة الشعور بأن القتل قد يولّد الكثير من العنف .. والدولة تفضّل اختيار الأمن والاستقرار بدلًا من الفوضى المتوقعة أو أسبابًا أخرى .. وهذا الشعور ربما يراه من يمتلكون رؤية أمنية تختار دائمًا طريق عدم استثارة المتعاطفين، والكامنين، والخاملين.

والحقيقة أن المعلومات حين تكتمل بحقّ أي إرهابي، ويصبح المجرم قد صدر بحقه حكم في القتل؛ فإن أي تأخير له يعني صناعة جريمة يمارسها داخل السجن أو خارجه.

إن هذه الأحكام التي نُفّذت اليوم تُشعرنا بقدر من الاعتزاز والفخر؛ إذ إن شرع الله هو الذي تحتكم إليه الدولة في قضائها وأحكامها.

هؤلاء جميعًا أفضوا إلى ما قدّموا؛ لكن الرسالة تكون واضحة وجلية، فالمحاربون توعدهم الله بقوله:

إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أو يُصَلَّبُوا أو تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أو يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ..

أما د. خالد الرديعان فأضاف: شخصيًّا، فإنني أعتقد أنه حدث تأخير كبير في عملية القصاص من المدانين. ولهذا التأخير مع ذلك فائدة قصوى ومقصودة، كظهور أدلة جديدة أو ما شابه تكون في صالح المتهم... أما ولم يظهر ما يساعد على براءتهم أو الشك فيما قاموا به؛ فإن القصاص منهم أصبح مُلحًّا؛ لحماية المجتمع من شرورهم، وردع من تُسوّل له نفسه الوقوع في شرك العمل الإرهابي، الذي زادت وتيرته في السنوات الأخيرة.

صحيح أن هناك جدلًا عالميًّا حول عقوبة الإعدام، ورفض لها من بعضهم، وأن هناك من يرى أنها موغلة في وحشيتها؛ لكنّ كثيرًا من الدول تُطبّقها بما في ذلك دول غربية كالولايات المتحدة، وشرقية كالصين، وغيرهما.

وهنا يجب أن يكون موقفنا صلبًا أمام كل من يُشكّك في هذه العقوبة، سواء كانت دولًا أو منظمات حقوق إنسان؛ فالأمر ليس خيارًا؛ ولكنه تشريع إلهي ينبع من ديننا... وبالتالي يجب على الإعلام أن يضطلع بمسؤوليته في تبيان الأمر، بما ذلك حد الرجم الذي يرسم الكثيرون عنه صورة مقولبة، في حين أن الإسلام عمومًا يدرأ الحدّ بالشبهة، ما لم يكن هناك إقرار من المتهم بفعلته، وهو في كامل قواه العقلية، وأن الاعتراف لم يُنتزع منه إكراهًا. نريد إعلامًا واعيًا وإعلاميًّا مقنعًا في أطروحاته؛ لتبيان أهمية القصاص، ودوره في حماية المجتمع والدولة، ولاسيما أن بعض عتاة الإرهاب توغّلوا في دماء الأبرياء من سعوديين ومعاهدين دون جريرة ارتكبوها.. يجب كذلك أن نركّز على مسألة السيادة الوطنية، وأن كل ما تقوم به الحكومة يدخل تحت هذا الباب؛ أما من ينعقون من أبواق إيران فليقدموا نصائحهم لأسيادهم، فتاريخ إيران ملطخ بإرهاب الدولة، بدءًا من احتجاز الرهائن الأمريكيين في العام 1979، وليس انتهاء بتصفية بعض الرموز السنية التي طالبت بحقوق المواطنة في الأحواز منذ عدة أسابيع.

أعتقد أن وتيرة الإرهاب بعد تنفيذ هذه الأحكام ستتقلص؛ فالقصاص ممن نُفّذ الحكم فيهم اليوم سيكون حتمًا رادعًا، وسننعم - إن شاء الله- بالهدوء.

وقال د. علي الحارثي: الأمن عدل، والعدل أمن قصاصًا، وحدًّا، وتعزيزًا لكل من يعبث بمقدّرات الوطن وأهله، هذا ما قام به العدل الشرعي في مجرمي الإرهاب. ولا بد من حزم وعزم في السلم والحرب، ولا ضير من أصوات الناعقين والمتربصين بِنَا من الغرب والشرق، طالما كفلت حقوق الإنسان.

وأوضح أ. يوسف الكويليت أن ما يُطرح حول تنفيذ الإعدامات بحق الإرهابيين، وعمليات الاستنكار والشجب، والحملات الإعلامية بدأت ومنذ سنوات طويلة قبل أي قرار تتخذه المملكة وبعده.

في الخارج مواطنون سعوديون مسجونون بدعاوى مختلفة، ولم تحتج المملكة؛ احترامًا لقوانين تلك الدول؛ ومن ثمّ جاءت أحكامنا بما يتوافق وحقوقنا الشرعية في حماية أمننا، وهو أمر نحن من يُقرّره بدون وصاية وعلينا حشد قوانا من أجل وطن ووطنية لا مجال من المساومة عليهما، دون أي اعتبار لمن يستنكر علينا خوض معاركنا مع الإرهاب والإرهابيين.

وأضافت د. الجازي الشبيكي قولها: تبرئة ما يقارب المائة مُتهم بعد المحاكمات، وقبول مطالباتهم بالتعويض، بل وتعويض 71 منهم بتعويضات عن ضرر الاتهام بما يقارب الخمسة عشر مليون ريال؛ أمر يُحسب لعدالة إجراءات القضاء في قضايا الإرهابيين بالمملكة، ومن المُؤمل التركيز عليه وإبرازه بشكل لائق ومناسب من قِبل إعلامنا والجهات المُختصة.

ومن جانبه قال د. عبد الله بن صالح الحمود: يوم تنفيذ الأحكام الشرعية يوم العزة بأسمى معانيها، عزة لله بتنفيذ حدوده وتطبيق شرعه، وعزة لرسوله باتباع سنته وهديه، وانتقامًا له ممن نالوا من أهله وأصحابه، وعزة للمؤمنين المكلومين في أحبابهم الذين طالتهم يد الغدر والعدوان.

لن أتحدث عن ذلك تشفيًّا وشماتة بهؤلاء الذين شملهم الحكم، فقد أفضوا إلى ما قدّموا، وهم الآن بين يدي الحكم العدل (إن الله لا يظلم مثقال ذرة) الآية.

عندما صدر الحكم على نمر النمر بالقتل؛ جيّشت القنوات المشبوهة، والحاقدة، والمغرضة، والطائفية جيوش الضلال من المرجفين والمشككين من بائعي الزيف والضلال، وتجشأت نفوسهم العفنة ما تُكّنه صدورهم النتنة بالتحليلات الهوجاء والتعاطف القذر.

ولكن دولة الإسلام والشموخ أبت أن تردع سفاهاتهم وطيشهم، فالكلاب تنبح والقافلة تسير.

لقد راهن المراهنون، وشكّك المشككون في قدرة المملكة على القيام بأي عمل تجاه أذناب الطائفية، وقدرة أسيادهم على حمايتهم.

ولكن دولة العقيدة والشموخ تعي، وتُؤمن، وتُطبّق قول الحق سبحانه: (أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء) الآية.

لقد نفّذت حكم الله بلا خشية، أو خوف، أو تردد.

ثم أتبعت ذلك بيانًا متعقلًا، متزنًا، موثقًا بالأدلة القطعية من الكتاب والسنة بشرعية العقاب الذي استحقوه دون صخب مراهق أو طيش طائش.

فهنيئًا لكل سعودي بيوم العزة في بلد العزة: قيادة، وحكومة، وشعبًا، وحفظ الله علينا ديننا وأمننا، ووفّق ولاة أمرنا لما فيه خير البلاد والعباد.

وقالت أ. ليلى الشهراني: بالنسبة لتنفيذ حكم الله في الإرهابيين هي خطوة طال انتظارها، ففي القصاص العادل حياة لوطن، وردع لكل من يفكّر مجرد التفكير بالمساس بأمن البلاد، وترويع العباد، ونشر الفتنة. كانت رسالة حازمة وقوية لكل من يُفسد تحت ستار الدين، أن الدين أرحم من هؤلاء، فهو عمارة أرض، وتراحم، ومشاركة، وتعايش.

أعجب من ردود الفعل عند بعض النشطاء، أو الحقوقيين، أو الإعلام المنافق عند بعض الدول الصديقة، كيف يجد هؤلاء لأنفسهم ولحكوماتهم التبريرات بحجة الحرب على الإرهاب في كل خطوة؛ بينما يستكثرون على دولتنا هذا الشيء، وهي من اكتوت بنار الإرهاب لسنوات؟ ثم يأتي من يتعاطف مع إرهابي استباح الدماء المعصومة، والغريب أن إيران تُعلّق المشانق في شوارع طهران للنشطاء والمعارضين، ممن لم يرتكبوا أي جرائم جنائية أو يُحرّضوا على العنف والتفجير، ثم تغضب لقتل مجرم يستحق العقاب!

وهي ذاتها من ترسل مقاتليها لقتل الأبرياء في سوريا، أو تدعم القتلة في اليمن، وفي الوقت نفسه تتباكى على العدالة التي تفتقدها، أو بالأصح لا تعرفها.

يوم الإعدامات لم يكن حزينًا كما صوره بعضهم؛ بل كان شفاء لصدور المكلومين من أهالي الضحايا من رجال أمن، ومواطنين، ومقيمين، فالحمد لله الذي أزال الأذى، وحفظ الله هذه الأرض التي احتوتنا واحتويناها نبضًا ووريدًا.



الاعتبارات ذات الصلة بتنفيذ الأحكام الشرعية

قراءة د. فايز الشهري للنقاشات والجدل المصاحب لتنفيذ الأحكام



1 الحزم والعدل معًا

الإرهاب لا يكبح إلا بالحزم الأمني والفكري، وقد توّج ذلك بالتنفيذ العادل للأحكام الشرعية بوضوح تام في الأسماء والمذاهب.

2 تغيّر العناوين والهدف واحد

غيّرت التنظيمات الإرهابية عناوينها ورموزها، لكن هدفها ظل ثابتاً: استهداف أمن المملكة واستقرارها، مما يثبت أنها مجرد أدوات.

3 مشروع التفتيت الممنهج

احتضان إيران لرموز "القاعدة" ورعايتها لـ "داعش" يكشف أن هذه التنظيمات جزء من مشروع خارجي لتفتيت الشعوب.

4 انكشاف المشروع الطائفي

احتجاج إيران والرموز الطائفية على الأحكام يفضح مشروعهم، وصراخ أدواتهم اليوم هو دليل خوف وألم من مصيرهم القادم.

5 استهداف الكيان السياسي والاجتماعي

الخطاب التحريضي يوظف "الدين"، و"الطائفية"، وحتى "الحقوقية" لتأليب المجتمع وضرب وحدته.

المصدر: د. فايز الشهري

قضايا مهمة في تنفيذ الأحكام

قراءة د. فايز الشهري للنقاشات والجدل المصاحب لتنفيذ الأحكام



1 تحالفات الإرهاب مع الخصوم

نسي بعضنا كيف تحالفت هذه التنظيمات مع كل خصومنا بعد 11 سبتمبر؛ حيث كنا ندفع عن الإسلام تهمة الإرهاب، وهم بجنونهم يؤكدونه في شوارعنا، وكانت هذه مهمتهم.

2 الترويع واستهداف المساجد

هل نسينا الترويع ونقاط التفتيش في المراحل الأولى، ثم هل نسينا كيف استهدفوا بيوت الله في الجوف، ثم في عسير والشرقية.

3 حق ضحايا الإرهاب والقصاص

ماذا عن حق أبناء ضحايا الإرهاب وأسرهم ممن قضوا (ونحسبهم شهداء عند الله)، والقصاص حياة.

4 احتجاج الخصوم على الأحكام

الذين يحتجون وينتقدون الأحكام الشرعية هم خصوم وجود لنا، وهم لم ينصفوا أحكامنا ونظام حياتنا، فكيف نتوقّع أن ينصفونا في ظرف مثل هذا.

5 الأحكام الشرعية مصدر قوة

الأحكام الشرعية مصدر قوة، وهي رسالة للإرهاب وللعالم بأن القضاء لا ينحني لمصالح السياسة، ولا ينثني لضغوط.

المصدر: د. فايز الشهري

ومن يتأمل تاريخ القضايا التي انتهت بأحكام القضاء اليوم يجد:
أنها أحكام قضائية أخذت دورتها القضائية في كل درجات التقاضي على مدى سنوات، ولم تكن أحكامًا انفعالية سريعة كما يجري في إيران التي تشنع على المملكة.

إن المتهمين في المحاكمات حصلوا على كافة الضمانات القضائية؛ لضمان محاكمة مكتملة الإجراءات القضائية من حيث توكيل المحامين، والترافع النظامي، ونحو ذلك.

هناك أحكام نُقضت في محاكم الاستئناف؛ وهناك من بُرّئوا وألزمت المحكمة الجهات الرسمية بتعويضهم.

وقال أ. د. عبدالرحمن العناد تعليقًا على كلمة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بخصوص تنفيذ الأحكام بحق (47) محكومًا، والتي جاءت على شكل تصريح لرئيس الجمعية، ونُشرت في موقعها الرسمي، وبصفتي عضوًا مؤسسًا في الجمعية؛ فإنني لا أرى مناسبة الأداة (الكلمة أو التصريح) للتعبير عن موقف الجمعية في مناسبة مهمة وحساسة كهذه، وأقل ما كان يمكن عمله إصدار بيان رسمي يُمثّل رأي الجمعية بكامل أعضائها، وليس تصريحًا لرئيس الجمعية يمكن - من الناحية الإجرائية - ألا يكون ممثلًا لجميع الأعضاء أو أغلبيتهم؛ وفي الوقت نفسه فإنني على ثقة أن الكلمة تُعبّر عن رأي كافة الأعضاء، وأتفق شخصيًّا بشكل تام وكامل مع المضامين التي احتوت عليها الكلمة، وتشمل فيما تشمل أنه لا يصح أبدًا الاعتراض على أحكام القضاء أو على تنفيذها من المواطنين مؤسسات وأفرادًا، ولا يمكن أن نقبل ذلك من أطراف خارجية مهما كانت؛ لأن في ذلك مساسًا باستقلال القضاء، إضافة إلى التدخل في الشؤون الداخلية عندما يأتي النقد من الخارج.
وأكثر من ذلك، فإن صدور الأحكام القضائية وتنفيذها وفق الأنظمة ذات العلاقة، كنظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام المحاماة، مع توفر الضمانات المدنية، والتقاضي العادل، وحق الدفاع؛ هو المطلب الحقوقي الأول الذي نادت به الجمعية منذ تأسيسها في تقاريرها وبياناتها المتعاقبة.

أهم الاعتبارات التي استند إليها الموقف

والتي ستخضع إلى الترجمة والمراجعة من قِبَل جهات خارجية دبلوماسية وحقوقية عدة



1 درجات التقاضي الثلاث

خضوع المحكومين لدرجات التقاضي التقاضي الثلاث.

2 فحص دقيق للأحكام

فحص الأحكام لكل محكوم بشكل متأنٍ.

3 حق توكيل محامٍ

أعطي كل محكوم حق توكيل محامٍ عنه.

4 حق توكيل ملتب

كانت المحاكمات علنية.

5 فحاكمات علنية

بيّنت الأحكام فداحة الجرم الذي ارتكبه كل محكوم.

6 العدالة دون تمييز

الأحكام اتجهت إلى الفعل ولم تنظر إلى الانتماء الطائفي أو المذهبي أو العرقي.

7 عدالة للضحايا

كل الجرائم كبيرة مما استوجب إيقاع أقصى العقوبات.

8 جرائم كبيرة وعقوبات قصوى

ضحايا الأعمال الإرهابية يستحقون تحقيق العدالة للاقتصاص من الجناة.

المصدر: أ. د. عبدالرحمن العناد

وأرى أن من المهم استثمار هذه النقاط الثمان من قِبل الدبلوماسيين، والحقوقيين، والإعلاميين في معرض ردهم على الانتقادات التي توجّه إلى المملكة، علمًا بأن المملكة كانت حتى قبل تنفيذ هذه الأحكام مستهدفة بشكل مستمر، وتعوّدت على النقد القاسي في ملفات حقوق الإنسان، ولا أتوقع أننا سنرى نقدًا، سواء من الحكومات الغربية أو المنظمات الحقوقية أكثر مما تعرّضت له المملكة في السابق من نقد بسبب الموقوفين، أو بسبب قضايا فردية، مثل إعدام مروجي المخدرات، أو إعدام عاملة سريلانكية، أو ادّعاء مختلق لأخرى بتعذيب كفيلها لها، وغرس مسامير في جسدها، وقضايا أخرى كثيرة استغلتها الأطراف الخارجية للإساءة إلى المملكة.

إن هذه الزوبعة لا تختلف عن غيرها من التجارب السابقة التي تعوّدنا عليها، وهي لن تُثني المملكة عن المضي في حفظ أمنها، وحماية سيادتها، وتطبيق الشريعة الإسلامية على أرضها، دون أي اعتبار للانتقادات الخارجية التي تتعرض إليها.

وفي السياق ذاته، قال أ.د. العناد: لم أجد في بيان العفو الدولية تركيزًا مبالغًا فيه على إعدام النمر مقابل إعدام بقية الإرهابيين .. والمنظمة تعارض عقوبة الإعدام من حيث المبدأ .... وقد ختمت بيانها بالتالي:

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الأوقات، وعلى ذمة جميع القضايا بلا استثناء، وبصرف النظر عن هوية المتهم، أو طبيعة جريمته، أو برائته من عدمها، أو الأسلوب المتبع في تنفيذ الإعدام.

والتمييز والتركيز على إعدام النمر كان أكثر وضوحًا عند هيومان رايتز ووتش .. مع أن المنظمتين أبرزتا صورة النمر، وأشارتا إليه في عنوان البيان:

عنوان العفو الدولية: رجل دين شيعي بين (47) شخصًا أعدمتهم السعودية في يوم واحد.

عنوان HRW : أكبر إعدام جماعي في السعودية منذ 1980.

عنوان فرعي: إعدام رجل دين شيعي بارز من بين (47) آخرين.

ردات الفعل الإيرانية:

يرى د. عبدالسلام الوايل أن ردّ فعل إيران ليس له قيمة دوليًّا، فهي والغة في الصراع المذهبي القائم في المنطقة. والغة فيه عسكريًّا وبشكل مباشر، كما يدلّ على ذلك فقدان ضباط وجنود في سوريا. ردة فعلها ليس لها قيمة. إنها الدولة الثانية عالميًّا في تنفيذ الإعدامات. حجم إعداماتها يُمثّل ثلاثة أضعاف حجم الإعدامات في السعودية. أما عن ردّ فعل الغرب فينبع من خلفيات وسياقات مختلفة.

وذكرت أ. كوثر الأربش أنه وفي عام 1979 قام متظاهرون إيرانيون باقتحام سفارة أمريكا في طهران، قبيل انتصار ثورة الخميني. وبعد (37) عامًا من الحادثة في يناير 2016، في عصر إثبات النظرية النسبية، واكتشاف الماء على سطح المريخ، وتطوير الطاقة الشمسية. يعود غوغائيو إيران إلى اقتحام سفارة بلادنا في طهران بالوحشية ذاتها، وبالغضب الجاهل ذاته، وبأسلوب التدمير والحرق الذي يعرفه الإيرانيون جيدًا. إيران تقود شعبها إلى التخلف، تقنعهم أن اختراع حفارة بطاطس رديئة! وطائرات تسقط بمعدل مخيف أنه إنجاز! فيما العقل الإيراني مطموس تمامًا، وجل همه أن يلطم ويسير زحفًا على بطنه إلى القبور!

وعلى خُطا مشروع تجهيل الأتباع، تسير العوامية في اعتراضها على حكم إعدام نمر النمر، المؤلب للفتنة، والمطالب بالانفصال. تسير على طريقة الهمجية الفارسية، معتقدين أن هذه هي الطريقة المثلى في الاعتراض، وأن الصراخ في الشوارع، وإطلاق الرصاص العشوائي حرية رأي.

هكذا أقنعتهم عمائم طهران. هكذا يعتقدون أنهم حقوقيين ومتحضرين، وينتمون إلى العالم المتنور!

وإذا كان ليس بأيدينا إقناع بهائم إيران أن كسر الزجاج، وتحطيم المكاتب، وإحراق عدة طوابق في السفارة دليل همجية. وإذا كنا لا نقدر على إشعال شمعة في عقولهم التي سوّسها التخلف؛ كيف ننقذ أبناءنا في العوامية؟ كيف نخبرهم كيف يتصرّف إنسان العالم المتحضر حين يرفض وحين يغضب؟

وأوضح م. حسام بحيري فيما يخصّ اقتحام السفارة السعودية بعد تنفيذ الأحكام، أن الغوغائية الإيرانية كشفت عن نفسها. اقتحام السفارة عمل همجي، وعواقبه المستقبلية وخيمة وتبيّن للعالم الوجه الحقيقي لهذا النظام الذي يمارس فعليًّا الإرهاب ضد الدول، والاعتداء على ممتلكاتها وأراضيها، وتحت سمع وبصر سلطاتها الأمنية، التي لم تفعل شيئًا لوقف الاعتداءات. قطع العلاقات الدبلوماسية معهم أصبح مطلوبًا، لسنا بحاجتهم كي نبقي على علاقاتنا الدبلوماسية معهم. هم يحتاجونا أكثر مما نحتاجهم، ونستطيع أن نُصعّب أمور تعاملهم معنا، فلدينا عدة اختيارات. أعتقد أنه لابد من تسليط الضوء على مساندة إيران للإرهاب، وتوجيه الاتهامات لها، والتسبب بفرض عقوبات عليهم دوليًّا، أو على الأقل من داخل منظمة دول التعاون الإسلامي، التي لدينا فيها تأثير كبير، فيمكن أن نُضيّق على تحركاتهم وتبادلهم التجاري في المنطقة، وممارسة الضغوط على الدول العربية التي تتعامل معهم، ووضعها أمام خيارين لا ثالث لهما: إيران أو السعودية. إن أحداث مثل هذه لا يمكن السكوت عليها، ولابد من ردة فعل؛ كي لا يُفسّر موقفنا بالضعف.

إيران مفلسة، وليس لديها أي شيء تُقدّمه غير الغوغائية والإرهاب. نشرت التطرف والطائفية في منطقتنا، وفي كل حادثة تثبت أنها رأس محور الشر. كل أفعالهم مردود عليها إعلاميًّا؛ ولكن -للأسف- الأيادي مُكبّلة بسبب إعلامنا التقليدي، الذي ليس لديه الاستطاعة للتعامل مع هذه المواقف، سواء الإقليمية أو الدولية. نحن في أمسّ الحاجة اليوم إلى طبقة جديدة من الإعلاميين المتعلمين المثقفين، الذين يجيدون اللغات، ويكونون على دراية بالثقافات وتاريخ الحضارات الشرقية منها والغربية. إعلامنا المحلي مشلول تمامًا لعدة أسباب، أهمها غياب الاحترافية. وحقيقة أن أكثر من نصف العاملين به توظّفوا بواسطة.

لا أكترث بما تفعله إيران؛ فهي دولة همجية غوغائية تستخدم الإرهاب للوصول إلى غايتها. أكثر ما أخشى عليه اليوم الشحن الطائفي الذي يتعاظم كل ساعة، ليس فقط في دولتنا؛ ولكن في منطقتنا ككل. إيران ستستخدم الطائفة الشيعية في كل المنطقة؛ للانتقام من السعودية، وهذا من الممكن أن يسبّب ردَّ فعل خطير بين شعوبنا. لابد من بداية منهج يعتمد على تحييد إيران من الطائفة الشيعية العربية، وزرع القومية العروبية في ذهنها، والبدء باتخاذ خطوات جدية في مدّ الجذور بين أقليات الوطن الواحد.

وبذلك سنتمكّن من قطع أصابع إيران الممتدة لأوطاننا وإضعافهم؛ حيث لن يكون باستطاعتهم استخدام الأقليات الشيعية في تحقيق سياساتها في أوطاننا. والمهم أن نتعامل مع هذا الوضع بشفافية مطلقة، ونعترف أننا أخطأنا عندما تجاهلناهم لسنوات طويلة، وسمحنا لأشخاص لا يُمثّلون إلا أنفسهم وأفقهم الضيق المنعزل بتكفيرهم علنًا، نهارًا جهارًا، وبدأنا ننسى ونتجاهل عدونا الحقيقي الكيان الصهيوني؛ وبسبب هذا تمكّنت إيران من تنصيب نفسها وطنًا أو أمة بديلة عن العروبة، واتجهت قلوبهم وعقولهم لها وانسلخوا عنا.

وقال د. ناصر البريك: هدف إيران، ليس النمر أو غيره؛ إنما يكمن في محاولة الهيمنة والسيطرة على الجزء المتبقي من المنطقة بعد العراق، وسوريا، ولبنان، وأن يكون لها الدور المحوري والبارز في قيادة المنطقة من خلال:

- 1- التدخلات المباشرة وغير المباشرة في دول الخليج.
- 2- القوة العسكرية التي تملكها المعلن منها وغير المعلن من الأسلحة الفتاكة .. والبرنامج النووي، وتأثير ذلك في ترسيخ سطوتها في المنطقة.
- 3- إقناع الغرب بأنها الدولة التي يجب أن يُحسب لها حساب؛ وبالتالي التخاطب معها في أي قضية أو مسألة تتعلق بالمنطقة.

ومن جانبه ذهب د.م. نصر الصحاف إلى أن تنفيذ الحدود الشرعية بالمجرمين؛ أثبت أن المملكة منتهى العدالة والإنسانية في المحافظة على الأرواح والممتلكات، وعلى كل المراحل المختلفة من التحذير، ثم المناصحة، والعفو لمن يسلم نفسه من الفئه الضالة. وبعد ثبوت الأدلة، واعترافات المتهمين، وصدور الأحكام؛ كانت المدد المطولة للاستئناف بما لا يحتمل الشك في نزاهة العدالة والنظام القضائي. فقد بدأ الإعلام الغربي الشرس عجلته المعتادة؛ للنيل من مكانة المملكة، وتصويرها بالمنتهك الأزلي لحقوق الإنسان. وفي المقابل، وفي ضوء التحديات الآنية، وللأسف الشديد أيضًا، لا يوجد إعلام سعودي مقتدر، أو واعٍ، أو محترف للصدّ وتبيان الحقائق من الملابسات، ومخاطبة رجل الشارع بالعقلية العامة نفسها. وفي ضوء كل ما سبق؛ يتوجّب على المملكة دراسة الردّ الأمثل على الزيف الإيراني، وعدم التسرع بأي رد؛ إلا بعد استعراض كل جوانبه، فهذه فرصة ذهبية أخرى لدحر إيران سياسيًّا في المنطقة!!

وأضاف أ. د صالح المانع أن ردّ السعودية كان قوًّي على الاستفزازات الإيرانية، واتهمت "النظام" الإيراني بدعم الإرهاب، ولأول مرة أسمع ذلك من تصريحات الخارجية السعودية، ويبدو لي أن البلدين سيقطعان العلاقات الدبلوماسية بينهما في وقت قريب.

وذكر د. مساعد المحيا أنه وبرغم كل مظاهر طائفية إيران؛ لكن أمريكا ودول الغرب تتعامل معها من منظور علماني، وفقًا للقانون الدولي من جهة، ومنظور مصالحها واستراتيجيتها في المنطقة من جهة أخرى.

ولا يمكن أن تكون كل تلك الهرولة لدولة صنفها الأمريكيون والغرب بأنها محور الشر.

إن صور الجماهير وهي تعبث بالقنصلية والسفارة شكل ظاهر للأعمى، يرى من خلاله إرهاب الدولة وفوضويتها.

فكيف لهذا الغرب أن يتعامى عن ذلك، وهو الذي أشغل الناس بالحقوق، وحبّ النظام، والتأكيد على مسؤولية الدول تجاه كل ما يحدث على أراضيها ...

إنه الغرب "الأحول"؛ حيث يرى الأشياء كما يحب، لا كما هي فعلًا ...!!!

ومن المضحكات أن إيران تُعلّق على قطع العلاقات معها فتقول: إن قطع العلاقات يهدف إلى رفع أسعار النفط .. برغم أنها كانت تتهم المملكة بأنها السبب الرئيس في انخفاض أسعار النفط .. تخبط أو غباء.

وعلق أ. مطشر المرشد على وجهة النظر الأخيرة بقوله: اللوبي الإيراني قوي ... أحد أهم الأسباب، هناك فارق كبير بين المغتربين من أصول عربية والمغترب الإيراني ... المغترب الإيراني حتى وإن كان معارضًا وتعرّض إلى تعذيب على أيدي أتباع نظام إيران، عادة يكون ولاؤه لإيران، ودفاعه مستميت حول الأهداف المصيرية ... بعكس المغترب من أصول عربية، أو من الأقليات التي هاجرت من الدول العربية ...لذلك تجد الكثير من الأمريكان، والبريطانيين، والفرنسيين يتعاطفون مع إيران.

قطع المملكة العلاقات الدبلوماسية مع إيران:

أوضح د. علي الحكمي أن أي قرار يُتخذ له مخاطر يتم تحليلها مسبقًا، وتتم المقارنة بين البدائل وفقًا للمنافع والمخاطر. والظن أن المملكة اختارت البديل الأقل خطرًا.

وقال د. حسين الحكمي: إن تأزم العلاقات وحدّتها، وما وصل له الأمر مع إيران، ومع الإرهابيين والمحرضين؛ أمر لا أظن أحد يرغب فيه لو كانت الظروف مختلفة. وبالتأكيد هو قرار تم اتخاذه ولا مجال الآن إلا لتأييده، وقوفًا مع ولي الأمر فيما ذهب إليه. إنني متأكد أن الدولة قد صبرت كثيرًا على كثير من التجاوزات والتعديات، وحاولت حلها بطرق دبلوماسية؛ لكنها لم تكن ناجعة؛ مما أوصل متخذ القرار إلى هذا الأمر.

أن تدخّل السعودية في منازعات سياسية بهذا المستوى، وحروب على عدة جبهات في وقت واحد، وفي ظل ظروف اقتصادية كما هي الآن؛ يتطلّب منا الوقوف يدًا واحدة، وصفًّا واحدًا، حكومة وشعبًا.

وعدّ د. محمد سالم الصبان أن قطع السعودية لعلاقاتها مع إيران يُمثّل ضربة أخرى تتلقاها إيران، وهي في فترة رفع العقوبات.. كما أن أي فرصة لتقارب بترولي بين البلدين في إطار أوبك قد انتهى بإعلان قطع العلاقات.

وترى أ. فاطمة الشريف أن العلاقات الدولية كما هو معروف قائمة على الاحترام، ومراعاة المصالح المتبادلة، والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وحسن الجوار. وإذا اختفت جميع هذه الالتزامات من أي علاقة سياسية؛ تصبح العلاقة غير مجدية. وطهران ضربت بجميع تلك الأسس عرض الحائط منذ أزمنة عديدة، وحان وقت الرد عليها.

وأضاف د. خالد بن دهيش: هزيمة إيران في اليمن، وقفل مراكزها الثقافية في السودان، وقطع العلاقات أو تجميدها مع البحرين، والمغرب، ومصر، وتدخّل المملكة في إبعادها من دول القرن الأفريقي وإفريقيا، وفشلها في سوريا وغير ذلك، والقادم إن شاء الله أقوى، نحمد الله على ذلك، فهذا والله انتصار حقيقي.

وقال د. فايز الشهري: إيران ظنت أن صبر العقلاء لن ينفذ. تمادت عبر السنوات الماضية في أكثر من بلد عربي، وهي تعلم يقينًا أن السعودية بمفردها من تملك قرار إيقاف نزقها، ولما حانت اللحظة كان قصّ الأصابع في اليمن، وجدع الأنف في السودان وإفريقيا. والآن كانت الورقة السياسية واحدة من الدروس الدبلوماسية التي ستفهمها إيران جيدًا.

ومن ناحية أخرى، وفي ضوء تداعيات الأحكام القضائية، كيف قرأ الملالي الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، والمتفق عليه في العرف الإنساني والعلاقات الدولية. والأعجب من ذلك أنّه في نفس يوم تنفيذ الأحكام الشرعيّة في المملكة (السبت 2/1/2016)، أعدمت السلطات الإيرانيّة أمام الملأ أربعة من مواطنيها بتهم مختلفة، وأعلنت وفاة ثلاثة معتقلين (يقال: إنهم من السنة) في ظروف غامضة في سجن مدينة زاهدان ذات الغالبيّة السنيّة.

أما سؤال الأسئلة في مسائل الإعدام، فهو كيف تحشر إيران "أنفها" في أحكام القضاء في دول أخرى، وهي التي أعدمت أكثر من (830) شخصًا خلال عام 2015 وحده، دون أن تهتزّ للملالي وأبواقهم الطائفيّة في المنطقة "طرفة" عين؟

والإشكاليّة الكبرى في الحالة الإيرانيّة التباس حال "الدولة" مع فكر "الميليشيا" في التعامل مع الدول والقضايا.

ومع أن إيران في دستورها وتعريفها تقدّم نفسها للعالم بأنها "دولة إسلاميّة"؛ لكن الشعوب الإسلاميّة لم تستوعب منطق مشروعيّة سلوكها ومنهجها السياسي الذي لا يخدم إلا الهدم والخراب، وسط كل شعب مسلم قدّر الله عليه أن تعبث أصابع "الملالي" في تفاصيل علاقاته.

وأضاف د. عبدالله بن ناصر الحمود: من أجمل الأمور أن تنام وأنت تشعر أن قيادة بلادك اتخذت القرار الحاسم والصعب الذي كنت تفكر فيه.

وقال د. عبد الله بن صالح الحمود: ما صدر من قيادتنا الحكيمة يعدّ انتصارًا للوطن، انتصار شعب وفيّ لقيادته.. وداعًا لمنح الفرص لمن لا يستحقها، التي اعتقد بعضهم أنها تُعبّر عن ضعف منا.. من الآن ونحن أسود لمن شكّك في ديننا وبلادنا.. من الآن نُعلن ألا تهاون مع الحاقد والحاسد.. من الآن وبلادنا تنتصر لمن يستحق، وتتجاهل الحاقد والحاسد.

وأضاف د. منصور المطيري نقطتين مهمتين في نظره:

النقطة الأولى: تتعلق بأن المواجهة والصراع مع إيران في الخمس عشرة سنة الأخيرة ليست صراعًا مع دولة .. بل صراعًا ضد مشروع تتبناه بحذر القوى العظمى، يهدف إلى تغيير الخريطة السياسية العربية بالذات؛ وذلك بتمكين الأقليات من الحكم في المنطقة، ومعها دعم كل حكم مفصول عن مجتمعه لديكتاتوريته. وإيران في كل هذا أداة من أدوات التغيير في هذا الاتجاه .. يقف خلف هذا الاتجاه اليهود الصهاينة .. وقد ذكر بارسي ذو الأصول الإيرانية في كتابه (حلف المصالح المشتركة)، أن أحد ثوابت السياسة الإسرائيلية مدّ اليد إلى حلفاء خلف المنطقة العربية .. وكانت إيران هي اليد التي تصافحها إسرائيل، يشهد لذلك عدة أمور، منها التبادل التجاري بين الطرفين، ودور اليهود ذوي الأصول الإيرانية فيه. وعلى الرغم من وضوح هذه العلاقة أيام الشاة؛ لكنها أخذت طابعًا مغلفًا ومستترًا بعد الثورة، يقوم على خطاب حاد في العداوة، موجّه إلى الجمهور في مقابل علاقات سرية . وقد دشّن هذا الأسلوب إسحاق رابين الرئيس الإسرائيلي الأسبق ، وهذا على حد رأي بارسي، كما دلّل على ذلك في كتابه السابق.. ولذلك فإن تصعيد الصراع مع إيران يجب أن يحسب حساب هذه النقطة.

النقطة الثانية: في الصراع بين الدول تحتلّ آلية التصعيد مكانة كبيرة في رفع حدته وفي خفضها. فإذا كانت دولة ما راغبة في الحرب مع خصمها؛ فإنها تتخذ إجراءات تصعيدية متتالية؛ حتى تجبر الخصم على دخولها؛ ولذلك تؤدي النقطة التي تُسمّى الخط الأحمر نقطة مهمة جدًّا في سياسة أي دولة؛ لمنع التصعيد وعدم كسرها وتجاوزها. وهذا الخط تحدده كل دولة حسب مصالحها. وبمجرد تجاوز هذا الخط؛ فإن الصراع يرتفع إلى نقطة تالية، فإذا كسر ارتفع، وهكذا حتى تندلع الحرب. وتأتي مسألة دفع الخصم إلى حافة الهاوية في مرتبة عالية من عملية التصعيد. فإذا تمكّنت دولة من وضع خصمها على الحافة؛ فإن هذا يعني أن الدولة الأخرى ستتراجع أو تتوقف عن التصعيد؛ لأنها وصلت إلى مرحلة لا ترغب في تجاوزها؛ لأنها مثلًا لا ترغب في الحرب.

أن المملكة دفعت إيران إلى حافة الهاوية حين طردت سفيرها، فإن كانت عازمة على الحرب، فستتحرّك حركة لا تقبلها المملكة أبدًا؛ مما يُصعد إلى الحرب. وإن كانت غير ذلك، وهو ما أتوقع أن القيادة السعودية تعتقده، فستلجأ إلى التخفيف والاكتفاء بالتصريحات النارية لفترة معينة.

وعلى كل حال، فعلى الديبلوماسية السعودية أن تنشط في كل اتجاه، وأن تتخذ من الأفعال الخرقاء التي فعلتها إيران في السفارة والقنصليات دليلًا يُبرر غضبها.

إيران في مواجهة غير مباشرة مع السعودية في أكثر من مكان؛ ولذلك تتحيّن الفرص للنكاية بالسعودية في أي مناسبة، ومنها الضغوط اللفظية بالكلمات الحادة، والإحراج بتشويه السمعة.. وأعتقد أن المملكة في عهد الجبير مارست حرب الكلمة بشدة.. ومن هنا جاء حديثه صريحًا عن هزيمة إيران في اليمن.

واتفق د. علي الحارثي مع هذا الرأي الأخير من منطلق أنه إذا علمنا أن آلية من الآليات التي اضطلعت بها القوى العظمي لمصلحة إسرائيل وهيمنتها؛ إضعاف الجيوش الستة في المنطقة؛ بل إنهاء فاعليتها على الإطلاق، ومنها تصعيد وتأزيم للعلاقة بين السعودية وإيران، من خلال إحداث مشاكل للسعودية في الجنوب والشرق مع الأقليات التي تدعمها إيران؛ لتقوم الأخيرة بالدور المطلوب البدء بالحرب؛ حتى يثخنوا بعضهم بعضًا؛ ليسهل تقسيم المنطقة وتفتيتها إلى كانتونات طائفية وعرقية، وهذا ما يجري وما جرى لبعض البلدان العربية.

إن عداء الفارسية المجوسية ليس وليد الوقت الحاضر؛ بل على مدى التاريخ الإسلامي . التقية ديدنهم حتى تُتاح الفرصة لطعن الإسلام والمسلمين العرب بالذات وخيانتهم، ومعاونة الأعداء بكل وسائل الغدر والحقد، فأين بقية العرب من هذا التاريخ المرير، وبعضهم يفتح الباب على مصراعيه للنشاطات الإيرانية المقيتة من تشييع وتدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان وغيرها؟! أليس الوقت مناسب للأمة العربية، وليس فقط السعودية؛ للوقوف في وجه الفارسية القبيح؟ الأحداث تكشف المعادن الثمينة من المزيفة، وهذه فرصة للمملكة لاختيار الدبلوماسية الأمثل للتعامل مع مثل هؤلاء؛ حتى لا يُظن أن بِنَا ضعفًا، أو خوفًا، أو استجداء.

وأضاف د. ناصر البريك: أن تؤدي إيران دورًا قياديًّا فلا بأس؛ نظرًا لعوامل عدة لا يسع المجال لذكرها.. أما أن تؤدي دورًا تخريبيًّا وهدامًا، فهو ما لا يمكن إهماله أو تجاهله؛ ولذا فإنه يجب اتخاذ موقف موحد وفعّال في مواجهة ذلك ... وهي لا تعمل بالمثل القائل: خادم القوم سيدهم ... بل هادم القوم.

ويرى أ. عدنان المرشد أن قرارات المملكة تُثلج الصدر، وتُبشّر بخير، وأن المملكة ستعود إلى مكانتها وثقلها الطبيعي.. والأهم من ذلك ألا نحشر الهرّ في زاوية ونجبره ليغمض عينيه، ويدافع بكل قوة.

إن التنفيس وعدم الإثارة في الوقت الحالي يعدّ الخيار الأسلم؛ للمحافظة على المكتسبات، ثم التحرك في وقت لاحق.

وأضاف د.م. نصر الصحاف: كثيرًا ما نتسأل عن حلم المملكة مع سياسات بعض الدول المسيئة لها على الدوام، مثل إيران، وما تُمثّله من وقاحة سياسية على أعلى مستوى!

وقد أثلج صدورنا قطع العلاقات معها؛ لأنها المستفيدة الأولى من هذه العلاقة، وهنيئًا للبحرين والسودان قطع العلاقات مع إيران، وبتخفيض دولة الإمارات لمستوى التمثيل الدبلوماسي مع إيران؛ كل ذلك له أثر إيجابي في ترسيخ العزلة السياسية لإيران في المنطقة، وأتمنى أن تحذو بقية الدول العربية النهج نفسه!

وقال د. عبدالله بن ناصر الحمود: إننا لا ننتظر أن يقطع العالم علاقاته مع إيران.. هكذا بكل بساطة.. الاصطفاف مع الحق المشروع للمملكة لا يقتصر على قطع العلاقات تباعًا.. ما هكذا تورد الأمور في ظني.

ثمة تعقيدات ومصالح استراتيجية تضبط توجّه دولة دون أخرى لمرتبة من مراتب الاصطفاف.. وأعتقد أن المواقف الرسمية والشعبية العربية داعمة وستبقى -بإذن الله- داعمة للمواقف السعودية بشكل عام، ليس لمجرد الاصطفاف؛ ولكن لقدرة المملكة على اتخاذ المواقف الواضحة والحكيمة.

ولا أتصور أن المملكة تطلب من أيّ من دول العالم قطع علاقاتها مع إيران، فموضوع العلاقات الدبلوماسية خط أحمر في العلاقات الدولية، تحرص كل الدول على عدم المساس به مهما بلغ الأمر.. إلا مع "من أبى" .. وفي الحالة الراهنة للمملكة تكون إيران قد "أبت" أن تبقي على شعرة العلاقات بينها وبين المملكة؛ فقطعتها بتصرفها الأحمق، وجنايتها وفق القانون الدولي باعتدائها المشين على حرمة العلاقات الدبلوماسية مع المملكة، المتمثل في اقتحام المقرات الدبلوماسية الرسمية للمملكة في إيران وإلحاق الضرر بها.



وبالتالي، لا يصعب تصور أن تقطع كل دول الخليج علاقاتها مع إيران في الظرف الراهن، وكذا الحال بالنسبة لمنظومة الدول العربية والصديقة.

والأمر الثابت، وهو الأهم، أن النظام العالمي، والقانون الدولي، يدين بوضوح التعدي السافر لإيران على الحق السعودي من جانب، ومن جانب آخر التعدّي الإيراني على النظام والقانون الدوليين والمعاهدات الدولية ذات الاختصاص بتنظيم التبادل الدبلوماسي بين الدول.

ويرى م. حسام بحيري أن قطع العلاقات مع إيران خطوة في الطريق الصحيح. سياسة المملكة المتزنة دائمًا ستنتصر على سياسة إيران الغوغائية الهوجاء. هذا مجرد البداية، والاتجاه يجب أن يكون في الحد من علاقاتهم وتبادلاتهم بالدول العربية والإسلامية، وإرسال رسالة واضحة لنظام الملالي أن إيران محاطة بحلفاء المملكة من جميع جوانبها. وسياسيًّا في المرحلة القادمة لابد من أن نعتمد أكثر على الدول الإسلامية، مثل تركيا، وماليزيا، وباكستان، ونُوثّق تعاونا وتجارتنا معهم، خصوصًا مع تزايد العداء للإسلام في الغرب، ونتائج سياساتهم الكارثية التي حلّت بمنطقتنا. ماليزيا وتركيا دول ثرية بطاقاتها البشرية، ويوجد لديهما أنظمة تجارية وقانونية جاذبة للاستثمارات الأجنبية، خصوصًا في قطاعات الصناعة، والتكنولوجيا، والدفاع. تبادلنا التجاري مع الغرب وعلى مدى أكثر من (50) عامًا لم يوطّن أو يمتلك أي صناعات أو تكنولوجيا رئيسة ذات أهمية في بلدنا. حان الوقت أن نستثمر ونمتلك جزءًا من الصناعات والتكنولوجيا التي نحتاجها. المرحلة القادمة في حياتنا ستكون مليئة بالصراعات الإقليمية، ولا يمكن أن نعتمد على غرب معادٍ في إدارة صراعنا مع الصفويين وأذنابهم بالمنطقة. العراق مشغولة في المرحلة الحالية بحربها ضد داعش، وعند انتهاء هذه الحرب، وانتصار القوات العراقية؛ وهذا سيكون مسألة وقت ليس إلا؛ سنكون هدفهم القادم. تحالف العراق وإيران ضد السعودية سياسة مستقبلية مؤكدة، ونحتاج إلى تحالفات أكبر وأقوى من تحالف دول مجلس التعاون لمجابهتهم. الدول الإسلامية الإقليمية هي الدول الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة محور الشر الصفوي. الغربيون سيبتزوننا كعادتهم، ولا يمكن الاعتماد عليهم، ومواقفهم في حرب اليمن الصغيرة مؤشر على ماذا ستكون مواقفهم في صراع أكبر وأشمل مع إيران وعراقها.

إن علاقات معظم الدول العربية مع إيران علاقات رمزية، ليس هناك تبادلات تجارية أو تعاون دبلوماسي كبير بين إيران ودول مثل الأردن، والمغرب، والجزائر، وتونس، وفلسطين، ومصر.. ليس عندهم شيء يخسرونه في قطع العلاقات؛ بل بالعكس سيسجّل لهم مواقف عروبية قوية، خصوصًا بين شعوبهم. العرب محتقنون من إيران، وضاقوا ذرعًا وهم يرونها تتغلغل في أراضينا، وتعيث فسادًا، وتشّق الصفوف بدون أي رادع. إن أي حكومة عربية تقطع علاقاتها مع إيران؛ ستكسب رأي شعبها العام أولًا.

ويعتقد م. حسام بحيري أن الأحداث في صراعنا مع إيران بدأت تتطوّر لتأخذ بعدًا آخر، فالغرب لم يتوقّع ردة فعل دول عربية كثيرة لاتخاذ خطوات دبلوماسية ضد إيران، وفُوجئوا من ردة فعل الدول العربية والإسلامية، وأدركوا الآن فعليًّا أن السعودية لا تقف بمفردها في خلافها مع إيران، وأنها مركز ثقل العالم العربي والإسلامي، وأن السعودية ضاقت ذرعًا بفشل إدارة أوباما في إدارة الصراع في المنطقة، وأصبحت تأخذ مواقفها المستقلة طبقًا لمصلحتها، سواء رضيت أم لم ترضَ الإدارة الأمريكية.

والمفاجأة الأخرى كان مدى التأييد المحلي، والعربي، والإسلامي على المستوى الشعبي الذي حظيت به المملكة في وسائل الاتصال الاجتماعي، باتخاذها قرار إعدام نمر النمر، وعدم وجود أصوات معارضة للإعدامات لها أي أهمية بين المثقفين العرب. والآن تطوّر الوضع، ونرى بداية ظهور تشقق في موقف الإعلام الغربي؛ حيث خرجت بعض الأقلام الغربية توضّح أن نمر النمر ارتكب جرائم مشابهة للتي ارتكبها أفراد القاعدة وداعش الذين تم إعدامهم، وأن إعدامه كان أسوة بغيره؛ ولذلك كان من غير المعقول أن يُعدم؛ لأنه سيكون قرارًا غير عادل؛ لاستثنائه بسبب طائفيته. وهذه المقالات التي ظهرت مؤخرًا وبدأت تنتشر؛ سببت شرخًا في موقف الإعلام الغربي، وبدأ إعلامهم بحملة جديدة في توجيه الاتهامات لبعضهم، وكتابة مقالات عن بدء عمل المكينة الإعلامية السعودية، التي تدفع لهم بطرق غير مباشرة لنشر مقالات مؤيدة للإعدام، وأن الحملة الإعلامية جدًّا فعالة، وكثير من المؤسسات الإعلامية المشهورة، مثل بوليتيكو، والمحافظة مثل الواشنطن بوست نقلت وجهة النظر السعودية.

والتطور الآخر في أمريكا؛ حيث بدأ بعض مرشحي الرئاسة الأمريكية من الجمهوريين، مثل كارسون وفيونا (الجمهوريون أكبر مؤيدي وجود عقوبة الإعدام في القانون الأمريكي) بنقد أوباما على موقفه الحيادي من الصراع بين إيران - ندّهم اللدود القديم- والسعودية أقوى وأقدم حليف لهم في المنطقة. والذي لابد أن نتوقف عنده أن إدارة أوباما ترسل رسالة خاطئة لحلفائها وأصدقائها في المنطقة، ملخصها أن السياسة الأمريكية فاقدة للمصداقية، ولا يمكن الاعتماد عليها، وأنها سببت فراغًا سياسيًّا كبيرًا أُستثمر لصالح الروس، الذين بدأ نفوذهم في المنطقة يتعاظم بشكل كبير وملحوظ ، وأصبحوا يُقرّرون مجريات الأحداث، ويُملون إرادتهم في المنطقة، الذين كانوا إلى وقت قريب لا يُوجد لهم أي تأثير فيها مطلقًا. وإلى حد كبير هم صادقون؛ على الرغم من التحفظات الشديدة عليهم؛ ولكن ليس لدينا أي شك أن تصريحاتهم ليست حبًّا في السعودية؛ ولكن كرهًا لأوباما وسياسته.

وجميع هذه الأحداث وتطوراتها التي حدثت متزامنة، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران؛ أصبحت تصبّ الآن في الساحة السورية؛ لأنه اتضح أن التصعيد الإيراني السعودي له بُعد آخر مهم جدًّا، وهو الصراع الدائر بسوريا. جميع المحللين يتفقون على أن الصراع الدائر في سوريا سيتفاقم بسبب الخلافات السعودية الإيرانية، وسنرى انعكاساته قريبًا، وسيضع الضوء أكثر على حقيقة مغيبة منذ فترة بسيطة، وهي حقيقة أن قوات التحالف الغربي الجوي في سوريا أصبحت بدون فعالية، وتواجه مشاكل كبيرة في استهداف داعش؛ بسبب سيطرة الروس على الأجواء السورية بعد حادثة إسقاط طائرتهم من قِبل الأتراك، ونشرهم لأنظمة الدفاع الجوي المتطورة، التي جعلت معظم الأجواء السورية مغلقة أمام طيرانهم. وقبل إسقاط الطائرة الروسية كانت قوات التحالف الغربي تستطيع الطيران في معظم الأجواء السورية، والتغلب على الدفاعات الجوية السورية البدائية؛ ولكن بعد نشر أنظمة الدفاع الجوي الروسية المتطورة؛ أصبح من الصعب تفاديها، ومهماتهم تعرقلت إلى درجة أن الطيران الفرنسي أصبح يستخدم صواريخ كروز ذات مدى بعيد باهظة الثمن، تُكلّف الواحدة مليون دولار؛ لضرب داعش في العمق السوري؛ ليتفادى أنظمة الدفاع الروسية. ويعترفون الآن أن الميزان القتالي أصبح لصالح القوات السورية؛ بسبب تعرقل عملياتهم الجوية.

والواضح كذلك أن الخلاف السعودي الإيراني أصبح يتخذ بُعدًا أكبر من مجرد خلاف إقليمي بين القوى الشيعية والسنية في المنطقة. وهذا الخلاف الآن يطغى على الإعلام الغربي، ونرى بوضوح انشقاق مواقفه لشأن أجنبي، وهذا غير معهود لديهم؛ لعادتهم في اتخاذ موقف موحد، خصوصًا من قضايا العرب والمسلمين. ونرى سياسة دولة عظمى في المنطقة تتخبّط وتفقد وهجها، ولا يُعدّ لها أي اعتبار، وتجد نفسها حاليًا في موقع المتفرج من الأحداث الملتهبة في المنطقة، وأصبحت تتعرض لضغوط داخلية لتستعيد مجدها، وتتمكّن من السيطرة على الأحداث الدولية. والخلاف بين الدول الكبرى والعظمى من الممكن أن يتطوّر إلى الأسوأ ؛بسبب تأثير الدولتين في ساحة الصراع المشتركة بينهما، التي أصبح بمقدورهما تهدئة هذ الصراع أو تصعيده، وليس بيد الدول العظمى.

إن إيران اليوم وليس أمس لابد أن تدرك أنها تواجه ندًّا جبارًا بيده طاقة هائلة، وعنده القدرة على استخدامها ضدها، ولا يمكن أن تجابهه لا إقليميًّا ولا دوليًّا.

ويعتقد أ.د صدقة فاضل أننا لابد وأن نحدّد أولًا من نحن هوية وكيانًا؛ ومن ثمّ نحدّد على ضوء ذلك ماذا نريد؟ ومن أصدقاؤنا؟ ومن الأعداء؟ وثانيًا: فإن السياسات التوسعية العدوانية الإيرانية ليست هي التحدي الكبير الوحيد الذى تواجهه أمتنا.

هناك تحديات أخرى في مستوى متقارب من الخطورة يجب الانتباه إليها، فضلًا عن أن مدى قوة أي دولة يتحدّد بمدى ما تملكه من العناصر الستة التالية: (نظام الحكم والإدارة، وكمّ السكان ونوعهم، والموقع الجغرافي والطوبوغرافي، والموارد الطبيعية، والإمكانات التقنية والصناعية، والقوة المسلحة)، وهناك معادلات لحساب مدى القوة (كميًّا) استنادًا إلى هذه العناصر الستة.

وأشار د. زياد الدريس إلى أن إيران ظلّت منذ تحولها إلى جمهورية إيران الإسلامية في العام 1979م، تمثّل عند الغرب رمزية النظام الشمولي، وأيقونة الرجعية، والعدو رقم واحد للفكر الليبرالي الذي يُراد له أن يقود العالم إلى الأمام؛ بينما تقوم إيران ومعها كوبا وكوريا الشمالية بجرّه إلى الوراء.

وظللنا نحن العرب ننام باسترخاء تام على وسادة هذا الانطباع الغربي المريح، والمطمئن لنا من تهديدات الجار اللدود؛ بوصف أن الغرب الكاره له سيكفينا مؤونة القلق منه.

وخلال سنوات نومنا على وسادة الغرب، كانت إيران تسهر مع المؤسسات الغربية في حفلات تعارف، وتواعد، وتقارب؛ حتى إذا طلع الصباح واستيقظنا؛ وجدنا إيران والغرب نائمين في الغرفة المجاورة على فراش واحد!

كيف تغلغلت إيران إلى الفراش الغربي؟!

كيف استطاعت أن تخترق المنظمات المدنية، والمؤسسات الأكاديمية، والشركات الإعلامية هناك، فتقلب الهجوم ضدها إلى دفاع، والتبرّم من سلوكياتها إلى تفهّم، والقطيعة الجماعية إلى اتفاقيات ثنائية ؟!

وظّفت إيران كل الأوراق التي لديها في كسب معركة تحسين العلاقات مع العالم، فلعبت بكل ورقة في الملعب الملائم لها.

استخدمت ورقة (الثورة)؛ لكسب فصائل عديدة من اليسار العالمي، خصوصًا في عوالم أمريكا اللاتينية، الشغوف دومًا بحديث الثورة .. أيًّا كانت وجهتها ومضامينها.

واستخدمت ورقة (الجمهورية)؛ لكسب شرائح من اليمين الغربي، بممارساتها الديمقراطية في التصويت والانتخاب، كسبًا " نسبيًّا" بالطبع، ليس بالمقارنة مع الغرب فقط من جهة، ولكن بالمقارنة مع العرب من الجهة المناقضة.

واستخدمت ورقة (الدولة المحافظة) والطهورية الروحانية؛ لكسب شرائح واسعة من المتدينين أو المحافظين المعادين لليبرالية/ الإمبريالية، خصوصًا في العالم العربي، وفي مناطق من آسيا وروسيا.

واستخدمت ورقة (الحضارة الفارسية)؛ لكسب أعداد فاخرة من المثقفين والأكاديميين من مختلف أنحاء العالم، ممن تتكئ على آرائهم مؤسسات التفكير ومؤسسات الإعلام العالمية.

وأخيرًا، فقد استخدمت ورقة (التشيّع)، ونصرة آل البيت، ومظلومية الحسين - عليه السلام- لا لاستعادة حق الحسين،؛ بل لاستعادة حق إيران في الوجود!

وقد قامت إيران بصنع أذرعة من الكوادر والكفاءات، إيرانية وغير إيرانية، قادرة على التغلغل في مراكز صنع القرار، أو تغيير الانطباع، بوسائل إقناع ذكية وهادئة لا تستخدم الدعاية الفجة.

قامت إيران، وعبر لعبة الأوراق الخمس السابق ذكرها، بثلم سكاكين الإعلام الغربي عليها، ثم استبدالها بملاعق استثمارية عبر إقناع الدول الغربية بأنها شريك تنموي " وديع" ومستقر، وبديل عن الشركاء المضطربين في الجوار.

والآن، هل يكفي العرب من أجل إعادة وزن معادلة القوى في المنطقة من جديد، القيام بتعرية إيران وتشويه سمعتها المجمَّلة، وفضح ممارساتها المنافية لقيم (الجمهورية)، و(الديمقراطية)، و(الطهورية)، و(الحضارية)، و(المظلومية)، التي تتلاعب بها بخفة ومهارة بين مسرحٍ وآخر؟!

لا شك أن هذا المهمة ضرورية وملحة، وستكون ذات تأثير قوي وفعال إذا تم تأديتها بمهارة وإقناع، يتجاوز سطحية الخطاب الإعلامي الغاضب، والسوقي أحيانًا.

لكن، رغم أهمية تعرية "الجمهورية الإسلامية الإيرانية" أمام العالم، فهل هذا يكفي لتحسين سمعتنا؟!

وأضافت أ. مها عقيل: الجواب: لا، لا يكفي. فكما استطاعت إيران أن تلمّع صورتها لتغير رأي الغرب فيها، علينا أن نجمّل صورتنا، وليس فقط كشف الوجه الحقيقي لإيران، وتجميل الوجه لا يكفي بوضع بعض المساحيق؛ وإنما أيضًا تجميل الداخل.

وأوضح د. عبدالله بن ناصر الحمود أنه ليس للغرب سكاكين ضد إيران، ولم تكن أبدًا.. فقد كانت ملاعق منذ البداية.. ولكن.. خُيّل إلينا من سحرهم أنها سكاكين، تمامًا كما خُيّل لأسلافهم من سحر سحرة فرعون أن حبال القوم وعصيهم تسعى.

كل ما كان يحدث في العصر الحديث من تحدٍّ سافر معلن في دول العالم الثالث ضد أمريكا.. إنما هومن باب سحر الدهماء والعامة. شهدنا ذلك في العلاقة مع العراق، ومع أفغانستان، ومع ليبيا، ومع سوريا. وكلها انتهت للمصيرذاته.

الغرب عمومًا، وأمريكا خصوصًا، تعمل وفق منظومة عقلية مهولة وبارعة. ليس فيها عواطف. ربما تقوم على شيء من الأخلاق، شريطة ألا تمس السيادة الغربية والأمريكية. فإذا مست، ذهبت حتى الأخلاق، وبقي العقل المجرد من العواطف ومن الأخلاق، والمدعوم بهاجس الهيمنة والفوز فقط.

في العام 2004 كتبتُ في زاوية: من أين أتينا؟ في جريدة الجزيرة مقالًا تحت عنوان: "تقارب الأضداد كيف نفهمه؟" وكان على خلفية التقارب الأمريكي الليبي الذي تم عشية الإطاحة بالنظام البعثي في العراق. وكانت فرضية المقال تقوم على أن العداء المعلن بين ليبيا وأمريكا؛ إنما هومن باب "سحر" فرعون؛ ليصدق العالم هذا العداء، في حين تتم أضخم جهود عمالة ضد العراق بطلها القذافي. وهذا ما كان يفسّر لي جهود القذافي غير المسبوقة في إيذاء العراق خاصة، وكل اجتماعات الجامعة العربية بشكل عام.

وبعد أن قضى الغرب من القذافي وطرًا، تركوه للنيتو يفعل به الأفاعيل. تمامًا كما فعلوا هم بالعراق ثم تركوه، وكما فعلوا بأفغانستان ثم تركوها، وكما تخلوا عن سوريا الآن وتركوها.. والكلام هنا يطول..

بين أمريكا وإيران ملعقة من فضة لا تصدأ أبدًا.. وبيننا وبينهم سحرة!! عظام، يمرقون من العامة والدهماء عندنا كما يمرق السيف الصلد.

الذي يجري اليوم شيء من أربعة أمور.. تجعل أمريكا خياراتها مفتوحة أمام أي منها تغلب المصلحة معه بعد حين.

إما دفع المنطقة إلى فوضى الصراعات الطائفية ردحًا من الزمن، ثم الانقضاض على الجميع، بعد أن تثخن فيهم الفوضى، وتخور قواهم، هم وحليفهم الروسي.

وإما إعادة الحسابات من جديد مع أي محور حليف قديم (السعودية وأجنحتها، أو إيران وأجنحتها)، بشرط أن يبدو أقرب إلى العقلنة بالمنظور الأمريكي بعد أن تدعكه/تصرعه الطائفية عقدًا من الزمن.

وإما بزوغ حليف جديد، تنتجه إليه صراعات المنطقة، حيث هي اليوم حُبلى بالعديد من التشكلات "الإسلاموبوليتيزم"، وهي ما تنشده أمريكا كما يبدو لضمان زمن طويل من التهدئة في ما بعد.

وإما إعادة جدولة العلاقات "الروسي أمريكية"، وتقاسم المصالح من جديد في المنطقة، وتشكيل منظومة جديدة من الولاءات والبراءات "الجيوبوليتيكية".

إيران والغرب: قراءة في الجذور والمشتركات

تحليل د. خالد الرديعان للعوامل الثقافية والحضارية والسياسية المؤثرة



حضارة فارسية قديمة ومحترمة

للفـرس حضـارة عريقـة محترمة في المدونات التاريخية واستعراض الحضارات الشرقية، كما أشار توينبي وشبنجلر.



اللغة الفارسية والجذور الهندية الأوروبية

لغة ليست سامية، بل من شجرة اللغات الهندوأوروبية، ممـا يعـد جـذرًا مشتركًا ومحـط إعجـاب تاريخـي للغرب.





استغلال الحرب العراقية - الإيرانية إعلاميًا

استخدمت الحرب لتكريس ديكتاتورية الزعماء العرب (مثل صدام حسين) الذين يكرههم الغرب.



الصمود وتطوير الإمكانات

لم تستسلم إيران للمقاطعة والعقوبات، بل عملت وطوّرت إمكاناتها رغم كل الظروف.



ضعف العرب وتشتتهم

استغلت إيران ضعف العرب وتشتتهم وانتشار الاستبداد لتكريس صورة نمطية عنهم.



دور الإعلام الإيراني وتأثيره

أدى الإعلام الإيراني بكل اللغات دورًا في تقديم صورة مقبولة للغرب باستخدام أدوات الغرب نفسها.

المصدر: د. خالد الرديعان

وهناك أمر آخر في غاية الأهمية يخفّف من الصورة السلبية لإيران في الغرب، وهو أنها تمارس الديموقراطية في وصول الرئيس إلى سُدّة الحكم؛ رغم كل ما يُقال عن ولاية الفقيه، ودور المرشد في رسم سياسة الدولة.. صحيح أنها ديموقراطية عرجاء؛ لكنها تظلّ ديموقراطية في حسابات الكثيرين.

بينما يعتقد د. مساعد المحيا في شأن الأزمة مع إيران، أنه ثمة مبالغة في تصوير نجاح إيران دبلوماسيًّا، واقتصاديًّا، وسياسيًّا .. في مقابل فشل المملكة ودول الخليج في إدارة الاقتصاد والسياسة.

إيران لا تعيش تنمية اقتصادية توازي التنمية التي يعيشها المواطن في المملكة، وفي دول الخليج.

إيران لا تُنفق ميزانيتها على مشاريعها التنموية، في حين أن دول الخليج تعيش نقلة تنموية مبهرة.

يكفي أن تشاهد أي مادة فيديو من مدينة إيرانية؛ لترى مدينة متخلفة كثيرًا ..وأحوال الناس بائسة، وحتى دبلوماسيًّا فإن ما جرى مع الغرب يمكن تجييره على أنه نجاح للدبلوماسية الإيرانية، بقدر ما هي تغير في البوصلة الغربية نتيجة إدراكهم أن إيران يمكن تطويعها لتكون أداة إثارة، ووسيلة تغيير، وأن من الممكن استغلال مواقفها لصناعة الكثير من المشكلات في المنطقة العربية.

وهذا لا يعني أننا بلا أخطاء .. فمن المؤكد أن لدينا الكثير من الأخطاء.. لكن دعونا نستلهم التاريخ .. سنجد أن المملكة استطاعت أن تنجح - بفضل الله- في تجاوز الكثير من الأزمات .. وهذا ينبغي أن يُنظر إليه من باب فن إدارة الأزمات .. في الوقت الذي أخفقت قيادات دول عربية كثيرة في توريط بلدانها في تراكمات كثيرة من المشكلات والأزمات.

وأضاف د. زياد الدريس: حتى نكون منصفين لا جالدين للذات؛ فإننا في أزمتنا مع إيران قد نجحنا دبلوماسيًّا بدرجة معقولة، وفشلنا إعلاميًّا بشكل مخزٍ.

وعلق أ. سمير خميس على وجهة النظر الأخيرة بقوله: ليس جلدًا للذات، ولا مدحًا للعمائم..

لكني بصفتي مواطنًا أشعر أن إيران دولة مؤسسات أنجح من بقية دول الخليج..

حضارتهم الفارسية نجد نيتشه يستلهمها في "هكذا تكلم زرادشت"، فيما هم يُطبّقون تعاليم ثورتهم، ويفرضون أجنداتهم على ثلاث عواصم عربية ونصفهم بالنار التي كانوا يعبدونها في يوم من الأيام.

اللوبي الفارسي متفوق في عواصم صنع القرار الغربي، فيما ما زالت هوليوود ومثيلاتها تصوّر الشيخ الخليجي المترف الباحث عن اللهو واللذة..

شعار إيران الأهوج الذي يعتمد تصدير الثورة للخارج ناجح للأسف، ابتلع بلدًا بأكمله كالعراق، وقمع أعظم ثورة شعبية كسوريا.

إضافة إلى كل ما سبق.. فإيران تغير حتى شكل التاريخ الإسلامي.. لنتأمل التاريخ..

لم تدخل فرقة شيعية في صراع مسلح مع أهل السنة والجماعة إلا أُبيدت وانمحى ذكرها..

لكن أصحاب العمائم لهم رأي آخر بدولة المؤسسات التي يُطبّقونها؛ حتى وجدنا رئيسًا لهم يحكمهم فيما جاكيته الخاص لا يتعدى سعره الخاص (4) دولارات.

مواجهة ردات الفعل المغرضة:

قال اللواء د. سعد الشهراني: بعد أن نفذ حكم الله في المجرمين الإرهابيين، وبعد أن رأينا وسمعنا ردود الأفعال، اجتمع متطرفو الداخل، والإقليم، والعالم في معسكر واحد ضدنا.. أمامنا أحد أمرين:

1- ترك الأمور تجري في أعنتها، مع بعض الاجتهادات التي لا تجمعها خطة ولا جامع من أي نوع؛ إلا الاجتهاد وحب الوطن، والوقوف مع القيادة (وهذا ما هو حاصل) على مبدأ أن العاصفة ستمرّ كما مر غيرها، وأننا لا نحتاج إلا إحناء الرأس للفترة القادمة.

2- وضع خطة سياسية ديبلوماسية وإعلامية هجومية طويلة المدى على معسكر التطرف بكل أطيافه، وفي مقدمتها حكومة الملالي وأذنابها في المنطقة، وعلى المتطرفين السنة والشيعة معًا، وعلى المتطرفين الغربيين (وكلهم في مراكز اتخاذ القرارات)، وعلى الدوائر ووسائل الإعلام الغربية المعروفة بمواقفها ضد العرب، والإسلام، والمسلمين، والمملكة على وجه الخصوص.

هل يمكن تكوين رأي عام دولي ضد كل هؤلاء وأولئك المتطرفين، ونتزعم المناداة بهذا، منطلقين من موقفنا الواضح غير المهادن؟!

هل يمكن مساءلة الغرب علنًا وبقوة: أنتم صنّفتم حزب الله وداعش وغيرهما منظمات إرهابية، وأقمتم وأعلنتم الحروب باسم مكافحة الإرهاب التي لم تقتل إلا المدنيين، وعندما نحاكم الإرهاب ونعاقبه من الطائفتين استنكرتم واستبشعتم، وأنتم الذين تقتلون مئات الآلاف كذبًا وزورا باسم مكافحة الإرهاب؟!

أنتم تلعبون لعبة خبيثة وتستخدمون الخبثاء في المنطقة؛ لتفرقونا على مبدأكم سيء الذكر (فرق تسد). أقول هذا بحرقة؛ لأننا على حق، وهناك توحد ورأي عام يتكوّن ضدنا.. أم أن هذا سيؤلب العالم علينا أكثر ويعدّ غير واقعي؟

وقالت د. طلحة فدعق: حقيقة مع تسارع وتيرة الأحداث، ومع ما ألمّ بنا خلال الفترة الأخيرة، مما أشار إليه بعضهم من ظروف حرب في الجنوب، واقتصاد تأثر نتيجة المتغيرات العالمية، ونزاعات محيطة؛ لكن تلك الأمور جميعًا لها أيضًا جانب إيجابي

..أهمها ما عكسته الأحداث من لحمة وطنية ...نحن السعوديين لا نكتشف، ولا نعرف بعضنا بعضًا إلا خلال الأزمات ..تُقربنا المحن والأزمات، فنحن بكل أطيافنا الأثنية، والعرقية، والمذهبية، والمناطقية؛ كشفت لنا الأحداث الحالية قيمة الوطن، ومعني الهوية والانتماء .. ولاؤنا لحكامنا هو ولاؤنا للوطن، ومهما قال المغرضون، وغرّد الحاسدون؛ سنبقي على العهد للوطن ..عندما كنا صغارًا، كنا ننشد: بلادي بلادي بلادي، ونحن نقفز على مسرح المدرسة، وضفائرنا تتقافز معنا .. ثم كبرنا ونسينا كلمات النشيد؛ لكن عنوانه محفور في ثنايا الفؤاد ..مهم جدًّا في هذه المرحلة تلاحمنا، وصمودنا، وعقلانيتنا، وولاؤنا لحكامنا .. وكما ذكر بعضهم، فإن المتربصين كثر، والحاقدين والشامتين أكثر .. ومع هذا كنا، وما زلنا، وسنظل - بإذن الله- هامة لا تنحني.

نخوض حربًا نعم.. لكننا كسبنا خبرة ودراية، وأصبحنا قوة استراتيجية لا يُستهان بها ... خسرنا بعض أبنائنا نعم .. لكننا كسبنا الشرف، والعزة، والكرامة، وكسبوا هم الشهادة ..نمرّ بأزمة (أيًّا كانت) نعم ...لكن عبرنا قبلها ما هو أشد منها، كما أشار بعضهم ..وسنعبرها بإذن الله.. مسألة الإرهابيين، والمتربصين، والحاقدين (والشريرين)، وفي مقدمتهم إيران مسألة لن تنتهي أو تنقرض بسهولة؛ لكننا لها، ولن يخذلنا الله ..عركتنا الحياة، ومنحتنا الصلابة والحكمة.

ويرى د. مساعد المحيا أنه كان من الضروري وجود شرح وافٍ في المؤتمر الصحفي لكل من لديه أي تساؤل.. ووجود مسؤول من وزارة العدل مهم جدًّا؛ لأن اللغة القضائية مهمة في نقل حيثيات الأحكام.

أما الإعلام الغربي، فمن المهم مخاطبته على نحوٍ يوصل له الرسالة، وفقًا لنمط التفكير الذي يؤمن به .. البنتاجون والبيت الأبيض يجيبون كل يوم عن أدق التفاصيل التي يسأل عنها الصحفيون، ولا يملّ الأمريكيون من إيضاح ما يريدون بالطريقة التي يريدون.

وأشار أ. إدريس الدريس إلى أنه وفي ظلّ ردات الأفعال تأييدًا واعتراضًا على تنفيذ الأحكام الشرعية؛ يبدأ دور المملكة في توظيف سفاراتها وإعلامها في حملة علاقات عامة، لتوضيح مواقفها، وإزالة الغبش الذي يطال صورتها وسمعتها.. وبرأيه، فإن سفاراتنا في الخارج - للأسف- هي حتى الآن خارج المنافسة، مع العمل الدؤوب الذي تقوم به سفارات إيران في التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، والإعلام، ودوائر التأثير هناك.

نحن أصحاب حق؛ لكن هذا لا يكفي أمام التقية السياسية التي تمارسها إيران؛ في حين تنعس سفاراتنا للأسف.

وأكد أ. مطشر المرشد على أهمية ألا نقوم بمحاولة التبرير للغرب .. يجب أن نظهر بمظهر الواثق، وأن ما فعلناه ونفعله الحفاظ على مصالحنا الاستراتيجية، وحماية أمننا، ومساعدة العالم على محاربة الإرهاب.

وقال د.م. نصر الصحاف: بخصوص الهجمة الإعلامية الغربية الشرسة، فلا أعتقد أن على السعودية تقديم أي تبرير لقضاء عادل، أعطى المتهمين كل الفرص والزمن الكافي لأي اعتراض على الحكم؛ وفي النهاية هذا أمر داخلي، ولكل دولة الحق في الدفاع عن أمنها داخليًّا وخارجيًّا ضد المخربين والإرهابيين؛ وهذا ما فعلت السعودية!! أما منظمات الحقوق الإنسانية العالمية فمسيّسة بالدرجة الأولى، والمفروض عدم إعطائها أي قدر، أو الرد على اعتراضها بأي شكل من الأشكال؛ لأن ذلك يرفع من قدرها، وهي المعروفة بتميّزها العنصري في العالم!

وأضاف د. عبدالله بن ناصر الحمود: يتكاثر اليوم الخبث من حولنا، والطريق الذي أمامنا طويل جدًّا.. والمتربصون بنا على جنباته يتنادون كلما حانت لهم فرصة.. فيقذفوننا بشيء مما معهم من خبث. ويضعون في طريقنا القاذورات.

ونحن نمضي.. وسنمضي بإذن الله.. وسنعبر.. رغم أنوفهم، ليس لأننا نتوق إلى مزيد من القاذورات في طريقنا؛ ولكننا عندما نتجاوزها، ينأون هم بها.. تنأى بها دولهم، وشعوبهم، وجماعاتهم؛ فنكون نحن تقدمنا، ووحلوا فيها.. هم، وأبناؤهم، وأشياعهم..

صحيح.. أننا نمضي فنجد في كل مرحلة من يفعل فعلهم.. في كل طرق عبورنا.. لكنّ عزاءنا دومًا أننا نمضي ونتركهم.. فتتكاثر عليهم سوءاتهم.. ويتكاثر عندنا المضي والتقدم في رحلتنا المضنية نحو مستقبل ننشده جميعًا.. ونعلم أن من خياراته عبور هذا الطريق.. بكل ما فيه من ضرورات العبور..

لقد عبرنا توابع الحرب العالمية الثانية ومضينا .. وعبرنا توابع حروب الاستقلال في الوطن العربي ومضينا .. وعبرنا كامب ديفيد ومضينا .. وعبرنا حروب العبور والاستنزاف ومضينا.. وعبرنا 11 سبتمبر ومضينا .. وعبرنا حربي الخليج ومضينا .. وعبرنا توابع حرب أفغانستان ومضينا .. وعبرنا توابع الربيع العربي ومضينا .. واليوم نعبر خياراتنا مع مثلث الغرب، والشرق، والفرس، في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، وسنمضي بإذن الله.

لن تكون رحلتنا الراهنة بردًا وسلامًا أبدًا.. لتعقيدات حساباتها على مسرحنا الداخلي أولًا، ثم لتعاظم اصطفاف الخصوم على جنبات طريق عبورنا الراهن، وفظاعة ما يلقونه من قاذورات في طريق عبورنا، بحجم منظمات دولية وحقوقية، وبفجاجة إعلامات مأجورة أو منفلتة.. لكننا بحول الله سنمضي.. وسيتكبّدون هم جريرة أفعالهم..

نحتاج فقط مزيدًا من الزاد هذه المرة.. نحتاج مزيدًا من الثقة بالله – تعالى- أولًا، وحسن الإحسان لدينه الوسطي الحق (دون مواربة)، ومزيدًا من تمثله في كافة شؤوننا .. نحتاج مزيدًا من اللحمة الوطنية، ومسبباتها، ومكوناتها .. نحتاج مزيدًا من المهنية والحرفية في إدارة الصراعات الراهنة والمنظورة القريبة.. ويعني ذلك أن نكون أكثر حذاقة وحرصًا في إسناد أمورنا إلى أهل الصناعة في السياسة والاقتصاد، وفي كل شؤوننا دون حسابات أقل من ذلك.

نحتاج ألا نجادل الحمقى، والمغفلين، والمرتزقة من حولنا، ومن البعيدين عنا.. ويلزم لذلك ترشيد فعلنا الإعلامي والاتصالي .. نحتاج أن نحسّن أكثر اتصالنا بالداخل عندنا والخارج الذي يعنيه أمرنا.

ويلزم لذلك الاستثمار في إعلامنا الوطني، وتسخير كافة احتياجاته من الكفاءات العلمية والمهنية، ومن التمويل الذي يحتاجه في تحقيق رسالته القوية اللازمة لمرافقتنا باقتدار خلال عبورنا هذا..

نحتاج.. بإيجاز.. أن نحسّن أكثر.. إدارتنا لأزماتنا الراهنة.. عبر خلية إدارة أزمة عالية التأهيل، والدراية، والدربة..

ولكن نحتاج بالتأكيد.. ألا نهون مما يفعله خصومنا.. هذه المرة.. فقد تغيّرت سنن الصراع وتبدّلت قواعد اللعبة.. فالسلفية تتوارى، والولاءات والبراءات التي بُنيت عليها تتهاوى.. والطاقة تتمرد.. وتضطرنا للخيارات الأصعب علينا.. والفضاء الفكري والثقافي العالمي ليس في صالح أصل كينونتنا ولا رؤيتنا للكون والحياة.. واللاعبون الجدد يقدّمون تنازلات يسيل لها لعاب مريدي الهيمنة العالمية .. والطامعون الطامحون في اختراقنا.. لديهم بدائل جديرة بتجريبها على الأقل.. ولو بحذر.. ولو على حسابنا..

علينا أن نحسن إدراك كل ذلك.. ثم نحسن فعلنا.. ثم نمضي ولا نلتفت إلى الوراء أبدًا .. والله ولينا.. وهو ناصرنا ومؤيدنا بحوله تعالى.

الحاجة إلى حملة إعلام بأقلام جادة:

أشار د. زياد الدريس إلى أن الفضائيات العالمية ستشهر سكاكينها الآن على المملكة بعد أحكام الإعدام، وستستضيف الألسن الجاهزة لحفلة شتم، وتشكيك، وتأليب.

وسيُدعى إلى هذه الحفلة - بكل أسف- إعلاميون سعوديون يُمثّلون صوت المملكة في البرامج، وهم ذوو أصوات مبحوحة وهزيلة لا تُجيد الدفاع، فكيف تجيد الهجوم على من يجلس على الكرسي المقابل في الشاشة!

إن غياب المعلومة عن ممثلي الرأي السعودي في الإعلام الغربي يجعلهم تحت وطأة الضعف والهزال؛ لكن هذا ليس السبب الوحيد؛ بل إن "توجسهم" أو "تطلعهم" يجعلهم يلجؤون إلى المديح الإنشائي الذي لا طعم له عند المشاهد "الجائع"!

وبإيجاز، فإن حملة الإعدام اليوم بالسيوف الحادة يجب أن يصاحبها حملة إعلام بأقلام جادة، تُجيد قطع الشبهات الإعلامية التي ستقودها الفضائيات المتحيزة.

وقال. إبراهيم البعيز: ليت إعلامنا يركّز على أن خلافنا مع إيران خلاف سياسي مع الحكومة، وليس خلاف طائفي مع الشعب؛ لأننا بذلك سنتمكّن - على المدى البعيد - من اقتحام الجبهة الداخلية.

وتصوير الخلاف على أنه طائفي؛ يعني كأننا نناصب الشعب الإيراني العداء، وأن لا حل إلا بتخليه عن ثقافته؛ وهذا ما يتمناه الملالي.

وأضاف د. محمد القويز: إيران لديها آلة إعلامية موجّهة للآخرين، وبها استمالت بعض العرب وقوى فاعلة بالغرب؛ رغم أنها دولة إرهاب ... كما أن لها مراكز متخصصة منتشرة في أوروبا وأمريكا مهمتها تقوية العلاقات الإيرانية الغربية.. إعلامنا في معظمه موجّه إلينا .. تحركه ردّات الأفعال والانفعالات.

وقال د. ناصر القعود: مع أن الإعلام الغربي متحيز ثقافيًّا، إن لم نقل: سياسيًّا، ومن غير المطلوب إقناعه؛ فمن المهم بيان الاحتياطات الدفاعية التي مُنحت للمدانين خلال درجات التقاضي الثلاث، وأن نؤكد ثقتنا في قضائنا.

وأضاف د. عبداللطيف العوين أن تنفيذ حكم الله في مجموعة من البغاة له عدة اعتبارات أخرى، أهمها: عدم الإغراق في الشماتة بمن نُفّذ فيهم الحكم؛ بل التركيز على عدالته، والمكسب من حكمة تلك الأحكام في الشريعة الإسلامية للوطن عامة، وحتى لمن نُفّذ عليهم الحكم.

وفيما يتعلق بالإعلام، خاصة الإعلام الخارجي؛ فإنه يتطلّب التركيز على الحكم وحيثياته، وعدم الدخول في تفاصيل عنصرية تُشتّت الحكمة من الحكم، مع اعتبار الوصول إلى الإعلام الخارجي، وليس تركهم يصلون إلى من يريدون فقط لتشويه الحكم.

إن التركيز في مخاطبة الإعلام الخارجي على الحكم وعدالته؛ تقتضي توضيح الجُرم المرتكب، وشرعية المحاكمة وإنصافها إجرائيًّا، مع ضرورة عدم السماح للإعلام الخارجي ليذهب إلى من يريد هو؛ بل ينبغي أن نذهب إليه ونحن جاهزون.

وأكدت أ. فايزة الحربي ضرورة أن ندرك أهمية دورنا الإعلامي؛ للردّ على المُغرضين، والسعي إلى التماسك واللحمة، والحذر من انتشار الفتن.

وأوضح أ.د. عبدالرحمن العناد: من الاستراتيجيات الإعلامية المهمة، استراتيجية تحويل التركيز من قضية رئيسة الى أخرى جانبية.. والهجوم على المقار الدبلوماسية ساعدنا كثيرًا على توظيف هذه الاستراتيجية، ليتحوّل الاهتمام من الإعدامات ونمر النمر؛ إلى البعثات الدبلوماسية وقطع العلاقات.

ويرى م. حسام بحيري أنه لابد من البدء بحملة وطنية لمقاطعة وسائل الإعلام الأجنبية التي تهاجم المملكة. والوسائل الإعلامية البريطانية بالذات والأمريكية أصبحت مليئة بالحقد والكره لكل ما هو سعودي ومسلم.. وتقاريرهم مسمومة جدًّا، وليس لها أي مصداقية. وسكوتنا عليهم أصبح يُشكّل نقطة ضعف نستطيع استخدام أنظمتهم القضائية، ورفع دعاوى وكسبها بكل سهولة.

بينما ذهب أ. مسفر الموسى إلى أن الهروب والمقاطعة... تأكيد للضعف، وأضاف: بناء استراتيجية محكمة لممارسة الإعلام الدولي هي الحل.... وينبغي أن نفكّر جديًّا في الاستثمار بالإعلام الدولي في السنوات القليلة القادمة.. وسيلة أو وسيلتين من (10) Top.

ومشكلتنا أننا لا نُفرّق بين وسيلة بلغة أجنبية ومقومات الإعلام الدولي ونمط ممارسته.. فمثلًا: قد نكتفي باللغات الأجنبية لصحيفة الشرق الأوسط بمحتوى ولغة صحافية محلية أو إقليمية... بينما يحتّم الإعلام الدولي على الصحيفة أن تكون مصدرًا أساسيًّا للمعلومات في البلد المستهدف.. وهذا يحتاج إلى فهم ثقافي ومعرفي، والتزام بأعلى مستويات المهنية والبحث في المواضيع ذات الاهتمام في البلد المستهدف.

وبدوره علّق د. إبراهيم البعيز بقوله: علينا أن نستبعد فكرة المقاطعة؛ لأنه ليست بالضبط محددة المعالم، وأنا لا أعرف بالضبط ما المقصود بالمقاطعة؟ وكيف ننفّذها. ومن المهم الإشارة إلى أن علاقتنا بالإعلام الخارجي، خاصة الإعلام المؤثر (الأوروبي والأمريكي) علاقة لم نعرف كيف نُديرها بعد، فنحن في الغالب نتعامل معهم من نافذة ما "نريد منهم"، ولم نفكّر بعد التقرب إليهم بطرق باب "ما يريدون منا".

نحن نتجنّبهم؛ خوفًا من "سلبيات محتملة"؛ لكننا ندفع ثمن ذلك في خسارة الكثير من "الإيجابيات المؤكدة". ولا نلتفت إلى وسائل الإعلام الدولية إلا في الأوقات الحرجة وساعات الأحداث الساخنة.

نحن بحاجة إلى استراتيجية للتواصل الثقافي تتضمّن آليات وإجراءات حديثة للتعامل مع وسائل الإعلام العالمية، بحيث تساعد على بناء علاقة متينة مستمرة، تقوم على تحقيق أهداف كل طرف، والمهم أنها ستمكّننا من سهولة التواصل لتقديم وجهة نظرنا (الرسمية وغير الرسمية) عند سخونة الأحداث؛ وسيجنبنا هذا الكثير من حالات التبرم وادّعاء المظلومية عندما نرى أن الإعلام لم يُنصفنا.. لكن المبالغة في افتراض سوء النية والتقصد في وسائل الإعلام الأجنبية؛ سيقف حاجزًا أمام تعاملنا معها .. والإعلام الغربي قد انتقد حكوماته وفضح فسادها، فلماذا نعتقد أنه مُتحيّز ضدنا؟

وأضاف م. حسام بحيري أن هناك وسائل إعلامية غربية ما زال لديها مصداقية واحترام، ومعايير في نقل الخبر، وتلتزم بشرف المهنة، ومن الممكن التعامل معها بانفتاح؛ ولكن الوسائل الإعلامية التي تهاجم الأديان والمعتقدات -وبشكل عنصري- فمن الواضح أنه لا يمكن التعامل معها؛ لأنها تنشر الكره، ومعاييرهم الصحفية والأخلاقية واضحة وضوح الشمس في هذه الأمور. وسياسة التعامل مع الإعلام الأجنبي لا يمكن أن تكون مفتوحة لجميع وسائل الاعلام. ونحن أصلًا مقاطعون لقنوات عربية تسبح في الفلك الإيراني، مثل المنار وأخواتها، فلما لا نعامل الإعلام الأجنبي بالمثل؟!



نمر النمر أُعدم؛ لأنه إرهابي.. وهذا هو الإطار الذي كان ينبغي (لو كنا نمتلك خطابًا دوليًّا مؤثرًا) أن يسود.. مع إطار آخر أكثر شمولًا بعد أحداث السفارة السعودية.. يتمثّل في (أن إيران دولة راعية للإرهاب)، بدلًا من مجرد مشكلة دبلوماسية.

إعلامنا جُلّه موجه إلى الداخل.. وحان الوقت أن يكون لنا صوت خارجي فاعل.

وتساءل د. علي الحارثي: كيف يمكن البحث عن علاقه متينة أو إيجابية مع إعلام همه وهدفه الأول والأخير تشويه سمعتك، وتضخيم سلبياتك التي لا تُذكر، وتهميش كل إيجابياتك؛ بل قلب حقائقها إلى سلبيات. عداؤهم تاريخي، ومقصود، وممنهج، وهم يستخدمون إعلامهم القوي عالميًّا ضد الإسلام السني بالذات. ولأن المملكة حاضنة الحرمين الشريفين، وقبلة كل المسلمين؛ فقد وضعوها نصب أعينهم للنيل منها، ومن حكومتها، وشعبها، ودستورها؛ فلا نُعوّل على محاولة إقناعهم لتعديل قناعاتهم المسيسة والمسيئة؛ بل علينا أن نُصلح أحوالنا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإعلامية؛ ليكون لنا مصداقية في حوارنا مع الآخر وقوة جدلية إقناعية.

ويرى د. حميد المزروع في هذا الصدد أنه يمكن استثمار المختصين من المبتعثين والمبتعثات حاليًا؛ لتأسيس منصات إعلامية، وتكوين لوبيات لخدمة مصالح المملكة.

ويعتقد أ. خالد الوابل أننا بحاجة إلى تفكيك خطاب الإعلام الغربي، فما يطرحه الإعلام الغربي الآن حول السعودية سبق وطرحه السعوديون في هاشتاقاتهم؛ ولكن هذه الأيام فإن الحدث العالمي الأبرز قطع العلاقات مع إيران، وشيء طبعي أن تتصدّر السعودية وإيران الأخبار والمقالات.

وفي تصوّر د. عبد الله بن صالح الحمود، فإن الإعلام السعودي لابد أن يتغيّر خطابه، بعيدًا عن التحفظ أو المجاملة، فقد أصبح موقفنا ضعيفًا، بالذات أمام الرأي العام الغربي.. لماذا نحن كذلك والعالم أمامنا يزداد قوة في الحضور وأخذ الحقوق؟

- كذلك فقد أشار د. عبدالله بن ناصر الحمود إلى أنه في مجال الإعلام والاتصال الخاص بعلاقتنا مع إيران، يمكن الإقرار بما يلي:
- 1- ما تم من مشاركات السعوديين باللغة العربية في الإعلام الناطق بالعربية جيد جدًّا، وبالذات ما تم من خلال البرامج الحوارية والإخبارية. ولدينا محللون ومحاورون جيدون بحمد الله.
- 2-ما تم من مؤسسات الإعلام السعودية ملكية أو ولاء، فقد سارت في السياق السابق ذكره ذاته، فقدّمت جهودًا جيدة في "تغطيات" الأحداث إخباريًّا، أو حواريًّا؛ لكن قصّرت المؤسسات إجمالًا عن "معالجة" الأزمة، وخصوصًا الإعلام الرسمي، وهو مناط التكليف؛ حيث لم يتمكّن من مواكبة الاحتياجات "المعرفية" للجمهور السعودي والعربي، ولم يستطع تقديم نماذج فعّالة ومؤثرة من أشكال البرامج التلفزيونية والإذاعية غير الإخبارية والحوارية. وصار جلّ همّه ترديد المواقف الرسمية إخباريًّا، والتأكيد عليها حواريًّا.
- والمشاركات السعودية أفرادًا ومؤسسات باللغات غير العربية قليلة جدًّا، وضحلة في كثير مما تم فيها، ولم تتمكّن القناة التلفزيونية الثانية، وهي مناط التكليف هنا، من القيام بدور فعّال.
- والأمر كذلك، تبدو الحاجة طارئة، لتكون الجهة المسؤولة "وزارة الثقافة والإعلام" خلية "معلنة" لإدارة حصيفة للإعلام السعودي في هذه المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ بلادنا، وذلك على مستويات الرؤية، والآليات، والتقويم.
- والغرض من أن تكون الخلية معلنة؛ إتاحة الفرص أمامها لتتلقى تطلعات الجماهير، ومرئياتها، وملحوظاتها.
- وأخيرًا يرى د.م. نصر الصحاف أن الإعلام الغربي يركّز على ردة الفعل للإعلام المواجه لهم في أي دولة مكان الحدث، فإذا كان الإعلام المحلي بهذا الضعف واللا احترافية؛ فهذا يَصُبُّ في تعزيز موقفهم من القضية!!
- والمفروض أن يكون لنا إعلام موازٍ في الإمكانات: الفكرية / المعرفية/ المادية / إلخ... حتى تبرز السعودية وجهة نظرها للعالم بكل اعتزاز غير ممجوجة!!

المشاركون

- د. إبراهيم البعيز.
- عقيد ركن. إبراهيم آل مرعي.
- أ. إدريس الدريس.
- أ. أسامة كردي.
- السفير أ. أسامة نقلي.
- د. الجازي الشبيكي.
- د. حاتم المرزوقي.
- د. حامد الشراري.
- م. حسام بحيري.
- د. حسين الحكمي.
- د. حمد التويجري.
- د. حمزة بيت المال.
- د. حميد المزروع.
- د. خالد الرديعان
- م. خالد العثمان.
- أ. خالد الحارثي.
- أ. خالد الوابل.
- د. خالد بن دهيش.
- د. زياد الدريس.
- م. سالم المري.
- د. سامية العمودي.
- اللواء د. سعد الشهراني.
- أ. سعيد الزهراني.
- أ. سمير خميس.
- أ.د صالح المانع.
- أ.د صدقة فاضل.
- د. طلحة فدعق.
- د. عائشة حجازي.
- أ.د. عبدالرحمن العناد.
- د. عبدالرحمن الهدلق.
- د. عبدالسلام الوايل.
- أ. عبدالله آل حامد.
- د. عبداللطيف العوين.
- د. عبدالله بن ناصر الحمود.
- د. عبد الله بن صالح الحمود.
- أ. عبدالله الضويحي.
- أ. عبدالله بن كدسه.
- أ. عدنان المرشد.
- أ. علي بن علي.
- اللواء. علي الحارثي.
- د. علي الحكمي
- أ. علي بن علي.
- أ. علياء البازعي.
- أ. فاطمة الشريف.
- د. فايز الشهري.
- أ. فايزة الحربي.
- د. فهد الحارثي.
- أ. فوزية الجار الله.
- د. فوزية أبوخالد.
- أ. كوثر الأربش.
- أ. ليلى الشهراني.
- د. محمد القويز.
- د. محمد سالم الصبان.
- د. مساعد المحيا.
- د. مسفر السلولي.
- أ. مسفر الموسى.
- أ. مطشر المرشد.
- أ. مها عقيل.
- د. منصور المطيري.
- د. ناصر البريك.
- د. ناصر القعود.
- أ. ندى القنيبط .
- د.م. نصر الصحاف.
- أ. هيا السهلي.
- أ. هادي العلياني
- أ. وليد الحارثي.
- أ. يحيي الأمير.
- د. يحيى الحارثي.
- أ. يوسف الكويليت.

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية



ملتـقى أسبـار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com